**نماذج من تقارير الوكيل التونسي أحمد المهدوي ومراسلاته حول الأوضاع الادارية والاقتصادية والتركات التونسية ببنغازي 1875-1879م**

هدى عبدالرحمن العلام

قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة سبها، ليبيا

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الكلمات المفتاحية:**  الوكيل التونسي  أحمد المهدوي  الاوضاع الإدارية والاقتصادية  التركات التونسية  بنغازي |  | الملخص  فرضت الطبيعة الجغرافية لمنطقة برقة، فضلاً عن جهود الحركة السنوسية في امتلاكها لطريق تجاري آمن، إضافة إلى الخبرة التراكمية لغالبية مكونات مجتمعها المنخرط في التجارة الصحراوية. فكان طريق السنوسية الذي يبدأ من بنغازي عبر جالو و أوجلة والكفرة إلى أبشة بوادي (في تشاد الحالية) هو الطريق المقصود. أيضاً استمرار تبادل السلع المحلية والعربية والدولية بين الجانبين عبره. وعليه كانت متصرفية بنغازي محط أنظار التجار المحليين من ولاية طرابلس الغرب وتجار تونس الذين دللت عنهم عينة من الوثائق البكر غير المنشورة، عثرنا عليها في الأرشيف التونسي. فهذه العينة من الوثائق محفوظة في ملف الوكيل أحمد بن محمد المهدوي وكيل الدولة التونسية في بنغازي.  يقوم موضوع هذا البحث على تخصيص عمل الوكيل التونسي أحمد بن محمد المهدوي في بنغازي، وتحليل ما ورد في تقاريره ومراسلاته غير المنشورة حول الاوضاع الإدارية والاقتصادية والصحية. فضلاً عن التركات التونسية في بنغازي باعتبارها تركات لتجار تونس من جربة وصفاقس ممن امتهنوا التجارة مع واداي، والرحالة الأوروبيين الذين مروا من هذا الطريق للوصول عبره إلى واداي. فأهمية هذه التجارة وقيمة تركات تجار تونس قد أوجدت منازعات بين وكيل الدولة التونسية وصندوق الايتام وبيت مال الولاية الطرابلسية ومتصرفية بنغازي في ضم تلك التركات لها من عدمه. أما عن أهمية هذا البحث فهو يُرَكَّز على دراسة مجال العلاقات الطرابلسية البرقاوية التونسية في سبعينيات القرن التاسع عشر. |

**Samples of reports The Tunisian agent of Ahmed Al-Mahdawi and his correspondence about the economic and administrative situation and the Tunisian legacies in Benghazi (1875-1879).**

Huda Abdulrahman AL Allam

Department of history, College of Arts, Sebha University, Libya.

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **Keywords:**  The Tunisian agent  Ahmed Al-Mahdawi  The administrative and economic conditions  The Tunisian legacies  Benghazi |  | A B S T R A C T  The geographic nature has forced to Barga region , in addition that “The Sounusi” Movement efforts to own a safe trading line, morover The comulative experience for most of its social components which were engaged with trading. Thus, “The Sounusi” way that started from Benghazi through (Jalo ,Oujela, and Alkufrah) in (Abasha) “ the current Chad” was the targeted path as well. Also, the continuance of exchanging the local Arabic and the national goods between the two sides through this path. However, Benghazi Administration was paid an attention by the local people know the western Tripoli state and Tunisian tradesmen who were proved in the sample of the prior evidence were not shown, but found in Tunisia. Thus , this sample of private evidence in the file of “the Agent” of Tunisia at Benghazi.  This research shows “the agent’s performance in Benghazi and analyses his non- shown reports and letters about the administration’s economic and health conditions, in addition of the Tunisian legacy in Benghazi In sort of that it was the Tunisian trade-men legacy from (Jarba and S’faques) who learn trading with (Wadai). The magnificent of trading and the value of Tunisian trade- men legacy, the European voyagers who cross this path to get into (Wadai) , has arised a conflict between the “agent” of Tunisia before the orphans fund , the treasury of Tripoli State and the legacy of Benghazi to have this legacy or not. The objectives of this research focus on the study of Tripoli relations field, The Tunisian - Benghazi legacy in the seventies of the ninetieth century. |

**المقدمة**

**يختص هذا البحث بدراسة ما ورد في تقارير الوكيل التونسي أحمد بن محمد المهدوي**([[1]](#endnote-1)) **ومراسلاته مع الوزارة الكبرى التونسية حول الأوضاع الإدارية والاقتصادية والتركات التونسية في بنغازي بين عامي 1875 و1879م.** فقد فرضت الطبيعة الجغرافية والإستراتيجية لموقع ولاية وطرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي وواحاتها المتناثرة في جميع أرجائها في امتلاكها لطرق تجارية آمنة نوعاً ما، قصيرة المسافة مقارنة ببلدان الجوار، فضلاً عن الخبرة التراكمية لغالبية مكونات مجتمعها المنخرطة في تلك التجارة مع بلدان السودان الأوسط المشتملة على وادّاي (تشاد) وبرنو(جنوب غرب النيجر) ، وكذلك مع السودان الغربي في كنو وسوكوتو(شمال نيجيريا). فما أن يُغلق طريق بسبب الصراعات الأمنية المؤقتة كطريق مرزق- كاوار- برنو مثلاً حتى عُوِّضَ عنه بطريق غات–آير- كنو، لكنه تَعَرَّضَ للإغلاق مرراً؛ بسبب الصراعات الأمنية القبلية. وعليه كان طريق السنوسية المنطلق من مركزه مدينة بنغازي إلى أبشة بوادّي عبر جالو وأوجلة والكفرة هو الطريق الآمن من جميع النواحي، وكان المخرج لتوفير سلع بلاد السودان المطلوبة إلى البلدان العربية والأوروبية، وكذلك العكس في توفير السلع المحلية والعربية والأوروبية عبره إلى بلاد السودان ونخص منها وادّاي .

**ومن هذا المنطلق كانت متصرفية بنغازي محط أنظار التجار المحليين** من غدامس وغات وطرابلس وفزان وغيرها([[2]](#endnote-2)). فضلاً عن التجار العرب ونخص منهم تجار تونس الذين دللت عنهم عينة من الوثائق البكر غير المنشورة، عثرنا عليها في الأرشيف التونسي. فهذه العينة من الوثائق الخاصة محفوظة في ملف الوكيل أحمد بن محمد المهدوي وكيل الدولة التونسية في بنغازي أعوام 1875-1881م، ويضم عشرات الوثائق الهامة على هيئة تقارير مفصلة ومراسلات متتالية إلى وزارته توضح الوضع الإداري لمتصرفية بنغازي، فضلاً عن تفاصيل الأحوال الاقتصادية المتضمنة للزراعة والرعي والتجارة المحلية والخارجية مع بلاد السودان، ومدى تأثرها بجائحة الجفاف، وانعكاس ذلك على استقرار الأهالي ومقدرتهم في دفع الضرائب السنوية المعروفة عندهم بالميري**([[3]](#endnote-3))** والإعانات العثمانية الاستثنائية المطلوبة منهم.

**وكذلك معرفة الرحالة الأجانب الذين قصدوا المتصرفية بهدف الرحلة عبر طريقها الآمن المذكور إلى بلاد السودان، وهل أتموا رحلتهم أم لا؟ ناهيك عن تتبع الوكيل التونسي لتركات أهالي تونس المتوفيين في المتصرفية ومعرفة الجدال الحادث بخصوصها وأهميته.**

**تتمحور مشكلة البحث في إثارةِ سؤالٍ مركزي يدور حول ماهية القيمة التاريخية الجديدة المتضمنة في** تقارير الوكيل التونسي أحمد المهدوي ومراسلاته إلى الوزارة الكبرى التونسية بخصوص الأوضاع الإدارية والاقتصادية والتركات التونسية في بنغازي بين عامي 1875و1879م؟

**كما ترتبط بهذه الإشكالية تساؤلات فرعية** منها : هل كان الوكيل التونسي أحمد المهدوي منصفاً في وصف الأوضاع الإدارية والاقتصادية وانعكاساتها المحلية والخارجية؟ أم أن التحيُّز كان سمة واضحة في مراسلاته المذكورة؟

**ومما لاشك فيه أن هذه الإشكالية بتساؤلاتها المذكورة تجعلنا نفترض** أن مهمة الوكيل التونسي شبه القنصلية في بنغازي تحتم عليه احترام سلطتها والانحياز لها ضد معارضيها من قبائل برقة؛ بسبب جائحة الجفاف وانعكاساتها عليهم. وإن استقرار عائلة الوكيل التونسي أحمد المهدوي في مدينة بنغازي وتفانيه في خدمة جاليته المُكَلَّفِ بها جعل السلطة المحلية في المدينة تنتخبه لخدمتها.

**وفيما يخص العينة الوثائقية المخصصة لهذا البحث فهي تضم أربعة عشر وثيقة منسوخة من ملف الوكيل التونسي أحمد المهدوي المحفوظ في الأرشيف التونسي**-بالعاصمة تونس- في الصندوق رقم 232، والملف رقم 457، المعنون **بـــ"تقارير ومراسلات أحمد بن محمد المهدوي وكيل الدولة التونسية ببنغازي"** والمحتوي على أكثر من سبعين وثيقة، ونظراً لطول صفحتي تقرير الوكيل المذكور -المؤرخ في عام1292ه/ 1875م- والمُصَنَّف بالوثيقة رقم 10 المختارة ضمن العينة الوثائقية لهذا البحث، قمنا بتقسيمهما إلى عدة صفحات صغيرة صنفناها بالوثائق أرقام (1- 2- 3- 4- 5)؛ لكي نتمكن من تحليلها ومقاربة ما ورد فيها في متن البحث. **أما عن مراسلات الوكيل المذكور إلى الوزارة الكبرى التونسية فإن العينة المختارة منها أوردناها بأرقامها التصنيفية المقيدة بها في الملف** المذكور؛ منعاً للالتباس، وحتى تكون واضحة بأرقامها التصنيفية الأصلية المبينة عليها داخل البحث وملحقه، وأرقام هذه الوثائق هي (17-21-30-31-32-34- 36-37-38-39-60-61- 64) .

**تكمن أهمية هذا البحث والهدف من دراسته** في كشف محتوى **عينته** الوثائقية المرسلة من الوكيل أحمد المهدوي إلى الوزارة الكبرى التونسية المسؤولة عنه وتحليلها ، وتقييم وضع متصرفية بنغازي الإداري و الاقتصادي . فضلاً عن حسم الجدل بين المؤرخين حول وضعها الإداري بين تبعيتها الإدارية لولاية طرابلس الغرب أو انفصالها النهائي عنها في ولاية مستقلة خلال الفترة المضطربة قيد البحث. كما أن أهمية هذا البحث تكمن في تركيزه على دراسة مجال العلاقات المحلية بين ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي،هذا من جانب. ومن جانب أخر فإنه يسلط الضوء على العلاقات الطرابلسية البرقاوية التونسية خاصة عندما كانت الولاية الطرابلسية ومتصرفيتها بنغازي على اتصال آمن بواداي .

**وعلى ذلك يبقى التساؤل مطروحاً عن جهود البُحَّاثَةِ ودراساتهم السابقة** **حول الموضوع.** فهل وجدت دراسات سابقة حول مضمون تقارير الوكيل التونسي أحمد المهدوي ومراسلاته مع الوزارة الكبرى في الدولة التونسية عن أوضاع متصرفية بنغازي والجالية التونسية فيها؟

كانت حصيلة بحثنا العثور على بعض الأعمال الليبية والتونسية المنشورة عن مُجْمَلِ عمل الوكلاء بين البلدين، ومنها كانت الانطلاقة للتعمُّق تحديداً في أعمال الوكيل التونسي أحمد المهدوي. وبالرغم من المآخذ على تلك الأعمال في شموليتها لمُجْمَل عمل الوكلاء المذكورين. إلا إن أول الإشارات الهامة للوكيل أحمد المهدوي وردت في **"تقرير وثائقي عن أهم المصادر الليبية بالأرشيف التونسي**" **للدكتور خليفة الأحول**([[4]](#endnote-4)) . وفيه ركَّز على التعريف بوثائق وكلاء الدولة التونسية في الولاية الطرابلسية ومتصرفية بنغازي خلال مُجمل القرن التاسع عشر، وكذلك مُجمل وثائق وكلاء ولاية طرابلس الغرب في العاصمة التونسية وجربة وصفاقس وقابس. كما أورد ثلاثة وثائق من ملف الوكيل أحمد المهدوي أهمها تقرير عنالوضع الإداري لمتصرفية بنغازي، وهو ماسنحاول التَوَقُّفَ عنده لاحقاً. فضلاً عن نشره لوثيقتين في شكل صور سنحاول التوقف عندما لاحقاً صحبة ما لدينا من وثائق جديدة معززة لهما. وكانت الإشارة المقتضبة الثانية للوكيل واردة في **"العلاقات الليبية التونسية في القرن التاسع عشر(ملاحظات أولية على نشاط الوكلاء)" للدكتور عمار جحيدر([[5]](#endnote-5))،** فهذا البحث ركز على مُجْمل نشاط الوكلاء التونسيين والطرابلسيين في البلدين خلال النصف الأول من القرن 19م. في حين أن وقفته المحددة عند الوكيل المهدوي كانت في عمله المعنون بــــ**"ادارة متصرفية بنغازي كما تصفها رسالة وكيل تونس 1292ه 1875م"([[6]](#endnote-6))**ـ وعليه فإننا سنستفيد مما ذكر فيه بالمقارنة التحليلية مع نص وثيقة التقرير ، فضلاً عن مقارنتنا لمجالس حكومة المتصرفية الواردة فيه مع المستحدث منها في حكومة الولاية وفقاً لمراسلات الوكيل عام 1879م.

**أما العمل المتبقي فكان أكثرُ تخصيصاً لارتباطه بعموم الوكلاء التونسيين في مدينة بنغازي ومعنوناً بــــــ"الانعكاسات المادية لنشاط التجار التونسيين ببنغازي من خلال بعض التركات وعلى ضوء رسائل وكلاء الإيالة التونسية بها" للدكتور منير عبيد([[7]](#endnote-7)).** فقد تعرّض العمل لمجمل وكلاء تونس بالولاية الطرابلسية بصورة عامة ومتصرفية بنغازي خاصة ، ومنهم يونس الباز وابنه سعيد الباز بين عامي 1288-1291هـ /1871-1874م. وأحمد المهدوي بين عامي 1292-1298هـ/ 1875-1881م، وكان تركيزه في المجمل فيما يخص تركات أهالي تونس عامة في متصرفية بنغازي**.** وعليه فإن ما سبقنا إليه ذلك المؤرخ من عرض لتركات أهالي تونس خلال فترة عمل الوكيل أحمد المهدوي سنشير إليه فيها، وما غاب عنه وتَفَصَّلَ عندنا في الوثائق سيكون مجالنا لعرضه وتحليله.

**وعلى ذلك فإن موضوع هذا البحث يقوم على تخصيص عمل الوكيل التونسي أحمد المهدوي في بنغازي من خلال ما ورد في تقاريره ومراسلاته غير المنشورة المرسلة إلى وزارته الكبرى التونسية وإلى الوكالة التونسية المركزية في مدينة طرابلس خلال السنوات 1875 و1879م المحددة من فترة عمله الممتدة بين عامي 1875و1881م لتحليل ما ورد فيها عن الاوضاع الإدارية والاقتصادية والتركات التونسية في بنغازي ومقاربتها تاريخياً قدر الإمكان وفقاً لتقسيم البحث إلى العناصر الآتية :-**

* **الوضع الإداري لبنغازي من المتصرفية إلى الولاية (1875-1879م).**
* **الوضع الاقتصادي لبنغازي من المتصرفية إلى الولاية وانعكاساته (1875-1879م)**
* **دور الوكيل التونسي في استخلاص التركات التونسية في بنغازي لصالح وارثيها (1975-1877م).**
* **رحلة الرحالة الألماني غيرهارد رولفس في مراسلات الوكيل أحمد المهدوي(1878-1879م).**

والآن نشرع في تحليل عناصر هذا البحث بدءًا بأولها :-

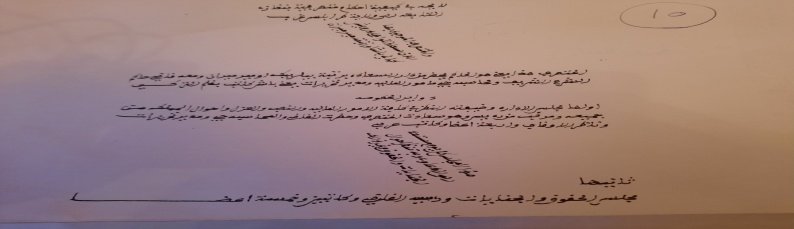
**أولاً - الوضع الإداري لبنغازي من المتصرفية إلى الولاية (1875-1879م).**

كانت متصرفية بنغازي المعروفة كذلك بمتصرفية برقة خلال عهد الوكيل التونسي أحمد المهدوي بين عامي 1875-1881م، تعيش وضعاً إدارياً مغايراً للوضع الإداري السابق لها خلال العهد العثماني الأول(1551-1711م)، ثم العهد القرمانلي(1711-1835م)، ثم بعض سنوات العهد العثماني الثاني (بين عامي 1835-1863م). فقد كانت خلال تلك العهود ضمن إيالة طرابلس الغرب الجامعة للأقاليم الثلاثة طرابلس وبرقة وفزان. بيد أن التغيير الإداري جاء مع الإصلاحات العثمانية المعمول بها في الإيالة الطرابلسية منذ سبتمبر عام 1863م. حيث قُسِّمَت بموجبها الإيالة الطرابلسية إلى قسمين شرقي هو متصرفية بنغازي وتضم إقليم برقة المفصول جزئياً وأحياناً نهائياً عن ولاية طرابلس الغرب المشتملة لاقليمي طرابلس وفزان. وقد تبع التقسيم الكبير تقسيمات أخرى صغرى هي ألوية وأقضية ونواحي وقرى عام 1865م([[8]](#endnote-8)) وكلاهما أي ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي يحكمان رأساً من الأستانة (استانبول أو اسطنبول)([[9]](#endnote-9)). فالتقسيم المكاني المذكور لكل واحدة منهما ومن عليهما من النفوس؛ لتسهيل عملية جباية الضرائب بدقة منظمة قدر الإمكان. وعليه أصبحت متصرفية بنغازي تابعة للأستانة أعوام 1863 و 1911م.

**وبالرغم من حقيقة الفصل السياسي القانوني بين متصرفية بنغازي وولاية طرابلس الغرب إلا إن الاضطراب السياسي العثماني لم يجعل القرارات والأوضاع الإدارية جليةً مستقرة**. وحقيقة ذلك تتجلي لنا بالبحث في وضع متصرفية بنغازي الإداري والتدقيق فيه([[10]](#endnote-10)) بين عامي 1863-1911م، إذ لم تكن بمجملها مفصولة تماماً عنها؛ لأن الاضطراب السياسي كان واضحاً في وضعها من متصرفية مفصولة عن ولاية طرابلس الغرب وتابعة للأستانة خلال الأعوام 1863-1871م. ثم قائممقامية تابعة إلى ولاية طرابلس الغرب لمدة عام من 17 فبراير 1872م إلى 1مارس1873، في حين أن السنوات من 1873 إلى 1878م قد اختلف المؤرخون في تبعية متصرفية بنغازي لولاية طرابلس الغرب من عدمها، ولعل مرد ذلك في عدم وجود معلومات موثقة في إعادة فصلها عن ولاية طرابلس الغرب بدءا من عام 1873م حسب بازامةالذي أكد الخلاف وأورد تفاصيله([[11]](#endnote-11)). فالفصل أحيانا يكون جزئياً أو كلياً. فقد ذكر القنصل الفرنسي شارل فيرو أن متصرف بنغازي على كمالي باشا -المعادي لنائبه الفرنسي في بنغازي - كان يسانده كبار رجال الدولة العثمانية في الأستانة، وأن المتصرف المذكور لا يُعِير اهتماماً للأوامر الصادرة إليه من مدينة طرابلس([[12]](#endnote-12)) بحيث يُبين أن متصرفية بنغازي كانت تتبع جزئياً ولاية طرابلس الغرب خلال الفترة المتحدث عنها أعوام 1873-1878م. **وما يؤكد ذلك افتتاحية تقرير الوكيل التونسي أحمد المهدوي المعنون بــــــ"أحكام متصرفية بنغازي التابعة إلى ولاية طرابلس الغرب**" **المؤرخ في 25 جمادي 1292هـ/ 1875م([[13]](#endnote-13))،** وكذلك يوميات الرحالة الألماني غيرهارد رولفس الذي يُبين تَحَوُّل برقة من متصرفية تابعة إلى ولاية طرابلس الغرب إلى ولاية مستقلة بذاتها عام 1879م وتابعة للأستانة مباشرة . وإن على كمالي باشا الذي شغل متصرف بنغازي أُقِيل منه سابقاً، وعُين منذ عام 1878م والياً على ولاية طرابلس الغرب ثم أقيل وعين والياً على ولاية بنغازي عام1879م([[14]](#endnote-14)). والسبب الآخر هو أن الفصل المذكور كان كتابياً وليس حدودياً بدليل أنه خلال ذلك الاضطراب السياسي لم توجد قيودٌ مانعة لتجار مدن ولاية طرابلس الغرب، فضلاً عن تجار البلدان العربية كتونس مثلاً من مزاولة مهنتهم التجارية مع بلاد السودان عبر طريق بنغازي وادّاي .

فبُنية الوضع الإداري الداخلي لمتصرفية بنغازي إبان وجود الوكيل التونسي أحمد المهدوي في مركزها مدينة بنغازي تتضح جلياً من خلال تقريره المُفَصَّلِ حولها المؤرخ في 25 جمادي 1292هـ الموافق 1875م، مما يجعلنا نتوقف عنده لمقاربة بعض من سبقنا إليه من المؤرخين([[15]](#endnote-15)) بتوضيح مُجْمَلِ جوانبه وتحليل ما نقص منه عندهم كما يلي:

**الوثيقة (1) الصفحة الأولى من تقرير الوكيل المهدوي عام1875م**([[16]](#endnote-16))

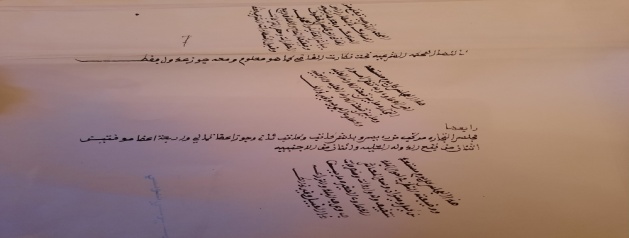


فعند استفتاح عنوان التقرير يلاحظ حسب صفحة وثيقته الأولى المبينة أعلاه أن الاسم الرسمي لهذا الجزء الإداري السابق من إيالة طرابلس الغرب يعرف الآن جلياً بمتصرفية بنغازي. فالمتصرفية أو اللواء أو السنجق هي كلمات لمدلول واحد لأعلى سلطة تنفيذية في البلاد مركزها مدينة بنغازي. وحسبما أوضحناه سابقاً وكما افتتح به التقرير فهي تابعة إلى ولاية طرابلس الغرب.

كما أوضح التقرير أن اسم المتصرف (الحاكم) الموجود فيها الآن هو علي درويش كمالي باشا ورتبته ميرميران أي أمير الأمراء([[17]](#endnote-17))، وإن هذا المتصرف يحضر من دار السعادة من الأستانة ويعاونه قاضي شرعي(المسمى بحاكم الشرع الشريف) وخبير بالشؤون المالية (معروف بالمحاسبجي) ومدير تحريرات (منصوص عليه باسم باش كاتب). أما عن دوائر الحكومة في متصرفية بنغازي حسب الوثيقة السابقة من تقرير الوكيل فهي كالتالي:-

1. **مجلس الإدارة**، ووظيفته النظر في كافة الأمور الإدارية والمالية. ويرأسه المتصرف ويضم القاضي والمحاسب والكاتب وناظر الأوقاف وأربعة أعضاء وكاتب عربي.
2. **مجلس الحقوق والجنايات**، ويرأسه القاضي ويضم كاتبين وخمسة أعضاء. وهو ينظر يومياً في الدعاوى وأحوال الجنايات والحقوق وغير.

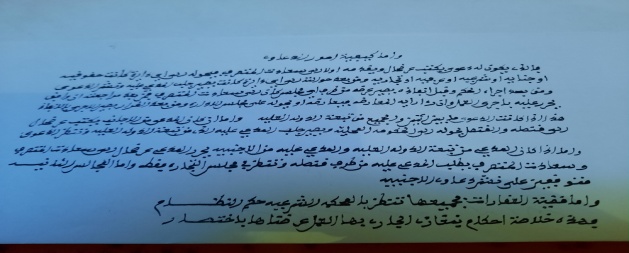
**الوثيقة(2) بقية الصفحة الأولى من تقرير الوكيل المهدوي عام1875م**([[18]](#endnote-18))

****

1. **المحكمة الشرعية**، وهي تحت إدارة القاضي ومعه اثنين من رجال العدل. وتفتح أبوابها من الساعة الثالثة إلى الرابعة عصراً. وبعدها يتوجه القاضي إلى مجلس الحقوق ليباشر القضايا المعروضة عليه. والمحكمة مختصة بقضايا الزواج(النكاح) والطلاق وبيع العقارات وحصر التركات وقبول الشهادات الشرعية فقط.
2. **مجلس التجارة**، ويتألف من رئيس وكاتبين وعضوين دائمين وأربعة أعضاء مؤقتين (اثنان يتبعان الدولة العثمانية واثنان من الدول الأجنبية). ومهمته النظر في أمور التجارة المتعلقة بالدولة العثمانية والدول الأجنبية ورعاياهما، فضلاً عن دعاوى البحرية وغيرها.
3. **المجلس البلدي**، ويتكون من رئيس ووكيل وكاتب وصرّاف وستة أعضاء من أعيان البلد المنخرطين في دوائر الحكومة. ووظيفته اليومية النظر في أحوال البلاد من كيل وميزان وتحديد الأسعار ، وله واردات ومصروفات، فضلاً عن الدعاوى الأخرى الواردة له .

وبناء على ما سبق فإننا نرجح بأن مجلس الإدارة المذكور سابقاً هو خاصٌ بالمتصرفية عامة، في حين أن مجلس البلدية خاصٌ بمدينة بنغازي وضواحيها فقط. **وبعد ذلك تَوَقّف تقرير الوكيل أحمد المهدوي الإداري عند القضاء المعنون في صورة التقرير الآتي بـــ"كيفية أمور الدعاوى"** في متصرفية بنغازي من جانبين أولهما كيفية رفع الدعوى، وثانيهما النظر في الدعوى. وسنحاول التَوَقُّف عند مضمونهما حسب ورودهما في الوثيقة الآتية:

**الوثيقة(3) الصفحة الثانية من تقرير الوكيل المهدوي عام1875م**([[19]](#endnote-19))



فيما يختص بالجانب الأول المتعلق بمتطلبات رفع الدعوى فقد ورد في صور الصفحة الثانية من التقرير المبين أعلاه ما يلي **:"فالذي يكون له دعوى يكتب عرضحال(شكوى) ويقدمه أولا إلى سعادة المتصرف فيحوله إلى أي دائرة كانت حقوقية أوجنائية أوشرعية أوعرفية أوتجارية"([[20]](#endnote-20))** ليتم تحديد اختصاص نوعية الدعوى، ومن ثم النظر في طرفيها المتخاصميْن، وفيه حدد الوكيل أحمد المهدوي ثلاث حالات مفصلة في الوثيقة أعلاه نورد موجزها كما يلي:-

**1-تختص الحالة الأولى بأن يكون المتخاصمان من الدولة العلية العثمانية،** وإن الفصل بينهما يتم وفق القانون العثماني، وذلك باستدعاء المُدَّعَى عليه وبه يبدأ تداول القضية في المحكمة إلى حين صدور الحُكم فيها. إلا إن تنفيذ الحُكم يتوقف على المتصرف إما بالموافقة عليه أو معارضته، ومن ثم إحالة القضية إلى مجلس الإدارة للنظر فيها مرة أخرى، مثلما ورد نصاً في الوثيقة كما يلي **:"يصير جلب المدعي عليه ونشر الدعوى ومتى يصدر اجراء الحكم وقبل انفاده يصير عرضه من طرف أي مجلس كان الى سعادت(سعادة) المتصرف فمن بعد مراجعته ان وافق يحرر عليه باجرى (بإجراء) العمل وان رءا (رأى) رأيه المعارض فيعارضه او يحوله على مجلس الادارة ومن بعد القرار يصير الاجراء بالانفاد هذا اذا كانت الدعوى ما بين اثنين والجميع من تبعة الدولة العلية"** ([[21]](#endnote-21)).

**2-** تختلف الحالة الثانية عن سابقتها في جنسية المتخاصِمَيْن، وفيها يكون المُدْعِي من رعايا الدول الأجنبية والمُدْعَى عليه يتبع الدولة العثمانية، وهنا يكون النظر في الدعوى مثلما ورد في الوثيقة نصاً **:"واما ان كان المدعو من الاجانب يكتب عرضحال الى قنصله والقنصل يحوله الى الحكومة المحلية ويصير جلب المُدْعَى عليه الذي من تبعة الدولة العلية وتنظر الدعوى"([[22]](#endnote-22)) .**

**3-**  أما الحالة الثالثة ففيها ينعكس وضع المتخاصميْن عن الحالة الثانية، فالمُدْعِي هنا يكون من أتباع الدولة العثمانية، والمدعَى عليه يكون من رعايا الدول الأجنبية. وهنا يكون النظر في الدعوى مثلما ورد أيضاً في الوثيقة نصاً **:" واما إذا كان المُدْعِي من تبعة الدولة العلية والمُدَّعِى عليه من الاجنبية يحرر المُدْعِي عرضحال الى سعادت المتصرف ويطلب المُدْعَى عليه من طرف قنصله وتنظر في مجلس التجارة فقط واما المجالس الثانية متوقفين على نشر دعاوى( الدعاوى) الاجنبية"**([[23]](#endnote-23)). وما تبقى من القضايا الأخرى كالعقارات وغيرها، فجميعها تنظر في المحكمة الشرعية.

**وخلاصة القول مما سبق** فإن هذا التقرير المصدري حمل توضيحاً هاماً متسلسلاً للهيكلية الإدارية وتفصيلاتها البنيوية المعمول بها في مدينة بنغازي مركز المتصرفية. **فهل استمرت هذه الهيكلية الإدارية في عهد ولاية بنغازي أم تغيرت؟** هذا من جانب . **ومن جانب آخر** فإن الأمر الإداري الأخر المؤكد للتبعية الجزئية لمتصرفية بنغازي إلى ولاية طرابلس الغرب، يكمن في ذكر لواء بنغازي في الوثيقة رقم (17) الواردة في الملحق، فضلاً عن إقالة متصرف بنغازي علي كمالي باشا واستدعائه إلى استانبول ووصول خلفه شريف زاده علي باشا متصرف لواء بنغازي الجديد، بقول الوكيل **:"... قبل التاريخ صار انفصال حضرة ... متصرف لواء بنغازي سعادتلو علي كمالي باشا وصار طلبه إلى دار السعادت(السعادة) العلية وبعد التاريخ بخمسة ايام توجه وسعادته يخصكم ويهديكم سلامه وربنا يوجهه خيرا ثم وامس تاريخه حضر خلفه متصرف لواء بنغازي سعادتلو شريف زاده على باشا ... وحضرته من الأشراف ومن اولاد العرب ومن اهالي حلب ... في 11 ربيع الأول 1293هـ (1876م) عبدكم احمد المهدوي وكيل دولة تونس ببنغازي"**([[24]](#endnote-24)) .

**وما يفيد في تَبَدُّلِ الوضع الإداري الجديد لمتصرفية بنغازي من تبعيتها الجزئية لولاية طرابلس الغرب إلى انفصالها النهائي في ولاية بنغازي**  إثر عزل متصرفها وانتظار واليها الجديد، حسب الوثيقة رقم (61) – الواردة بملحق البحث- والمرسلة من أحمد المهدوي لوزارته الكبرى التونسية والمستفتحة بــــقوله :**"حوادث طرفنا ... التابعة لولاية بنغازي ... حيث سعادت (سعادة) المتصرف معزول ومنتظرين قدوم حضرة الوالي فعند حضوره يجري ما يلزم وتاخير (تأخير) الوالي الجديد مدت (مدة) ثمانين يوم (يوماً) من توليته لم يسبق لامثاله ولاشك ان تعطيله لاجل ترتيب الولاية وتشكيلها جديدة ... 14 جماد 1296هــ (1879م)"**(**[[25]](#endnote-25)**).

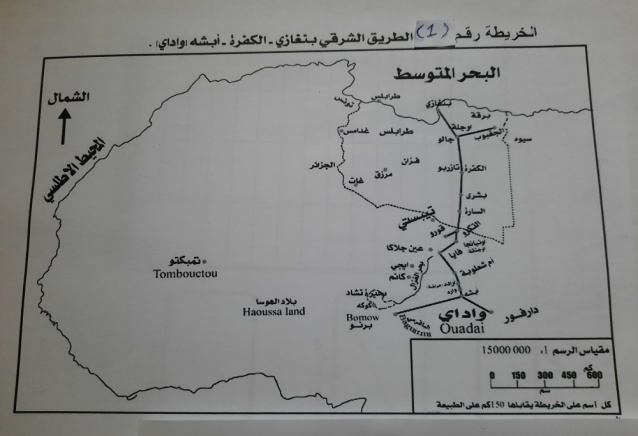
وبعد ثلاثة أشهر من هذه الرسالة عثرنا على رسالة أخرى للوكيل المهدوي مرسلة منه إلى الوزارة الكبرى التونسية يبلغها بوصول الوالي الجديد إلى مدينة بنغازي بقوله **:"حضر لطرفنا سعادتلو (علي) كمالي باشا والي ولايت (ولاية) بنغازي ... صار تشكيلها الان ولاية جديدة والان قد شرع في ترتيب مايلزم... في 10شعبان 1296ه(30 يوليو 1879م)"**([[26]](#endnote-26))وقد أرفق الوكيل هذا التحوُّل بالتشكيلات الجديدة في الهيكلية الإدارية لمجالس حكومة ولاية بنغازي، وذلك بتوسيع عضوية مجلس الإدارة المذكور سابقاً إبان المتصرفية بإضافة مهندس ومعاون له، وزيادة عضوية أعيان البلد من ستة أعضاء إلى عشرة ، وحُدِدَ معاش رئيسه بــ 600 قرش. وشُكِّلَ مجلسٌ جديدٌ هو مجلسُ الاستئناف ويرأسه القاضي. كما تم تبديل اسم مجلس التمييز -المرجح اسمه سابقاً بمجلس الحقوق والجنايات- إلى مجلس البداية ويرأسه مأمور مُعَيَّنٌ من الأستانة وفيه تنظر جميع القضايا الحقوقية والجزائية، والمحكوم عليه في القضايا الجزائية يحق له أن يُحَوَّل إلى مجلس الاستئناف إذا طلب ذلك. أما القضايا الحقوقية (المالية) فلا يحق الاستئناف فيها إلا إذا تجاوزت الواحدة منها قيمة 5000 قرش. أما مجلس التجارة فهو على حاله الأول([[27]](#endnote-27)). وهكذا اتضح لنا الوضع الإداري لبنغازي في تحولها من لمتصرفية إلى الولاية المستقلة منذ مطلع عام 1296ه/1879م. بيد أن العمل الفعلي لواليها وهيكليتها الجديدة لم تكن فعليه إلا في منتصف العام المذكور. لنتساءل عن حقيقة الوضع الاقتصادي للبلاد وانعكاساته خلال الفترة قيد البحث؟

**ثانياً-الوضع الاقتصادي لبنغازي من المتصرفية إلى الولاية وانعكاساته (1875-1879م).**

يقوم اقتصاد متصرفية بنغازي على عدة مصادر مكملة لبعضها البعض في اعتماد الأهالي عليها. ولعل أولها وأساسها يكمن في الزراعة والرعي المرتبطين ببعضهما البعض والمتوقف إنتاجهما على كميات الأمطار السنوية، وبوفرتها ينعكس الاستقرار والالتزام بأداء الضرائب والإعانة العثمانية المطلوبة. فضلاً عن مصدر أخر مهم وهو التجارة مع وادّاي. فمن خلال عينات الوثائق أرقام(17-21-30-34-38-39-61-64) الواردة بين البحث وملحقه، سنحاول التعرُّف منها على حقيقة الوضع الاقتصادي لمتصرفية بنغازي وانعكاسه على الأهالي بين عامي 1876 و1879م. فجميع تلك الوثائق المذكورة توضح معاناة أهالي المتصرفية وقبائلهم المنتشرة في ربوعها من جائحة الجفاف المؤثرة سلباً على زراعة الشعير وتوفُّر المراعي لحيواناتهم، ومن ثم تضررهم وتوقُّف نشاطهم المحلي على حد تعبير الوكيل في الوثيقة رقم (17) بقوله **:"هذه المدة حاصل وقف حال الى الجملة فسبب فساد موسم الزراعة وقلت الربيع ولاشك ان البلد تحتاج الى جلب ذخيرة (حبوب) من خارج... ان قوام ورواج هذى(هذا) الطرف عمدته على شيئين اولها الزراعة وثانيها الحيوانات لانها ليست بلد صنايع ولا تجارة ... في 11ربيع الأول 1293ه(أبريل 1876م)"**([[28]](#endnote-28)). ولاشك أن هذا التضرر سيؤثر سلباً على قبائل المتصرفية في علاقاتها مع الحكومة من حيث عجزهم عن دفع الإعانة العثمانية والأداء الضريبي السنوي المطلوب منهم.

ومن ناحية التجارة مع السودان بيّن الوكيل لوزيره التونسي أن هاتين **:"السنتين انفتحت تجارت (تجارة) واداي وصار ... التجار تتوجه بالبضايع (بالبضائع) وتجلب منها سن الفيل وريش النعام وقد توجهوا قوافل عديدة ومنتضرين(منتظرين) قدوم قوافل ايضا وبعد المسافة من بنغازي الى واداي تسعين مرحلة سير ...في 11ربيع الأول 1293هــ (1876)**"([[29]](#endnote-29)). وعليه فإن جائحة الجفاف المُحَتّمَةِ لغلاء الاسعار لم تمنع النشاط التجاري بين بنغازي ووادّاي عامي 1875 و1876م عبر طريقها المتضمن لتسعين مرحلة الموضح أهمها في الخريطة الآتية:-

**الخريطة رقم(1) أبرز مراحل الطريق الشرقي بنغازي وادّاي عبر الكفرة.**



وفيما يخص الإعانة العثمانية والأداء الضريبي المطلوب من أهالي ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي وقبائلها للدولة العثمانية، فقد أرسلت الأخيرة في صيف عام 1876م تتطلب الإعانة منهم- بسبب ظرفيتها المتأزمة عام 1876م والحرب الروسية عليها عامي 1877-1878م- حسب قدرتهم، وإن وُجِدَ إجبارٌ فهو خفيفٌ،حسب الوكيل بقوله في الوثيقة (21) **:"ونفيد السيادة عن احوال طرفنا الان جاري جمع الاعانة في كافت(كافة) عموم الولاية وذالك على وجه الرضى بدون اجبار ولكن الاجبار من نوع خفيف...**في **5شعبان 1293ه (26أغسطس 1876م) "**([[30]](#endnote-30))**.** مما يشير إلى الظرفية الحرجة للدولة العثمانية في احتياجها للإعانة المطلوبة من أهالي متصرفية بنغازي وقبائلها بحيث سيجبرون على دفعها. في حين تمكن أهالى ولاية طرابلس من جمع للإعانة. وذلك بقول الوكيل **وأما :"اعيان تجار البلد (طرابلس) فقد دفعوا من عشرين الف قرش الى عشرة ألف(آلاف) قرش والذي دفع العشرين الف قرش هو شخص واحد عمر افندي القرقني اخ المرحوم شيخ البلد سابقا وبقيت الناس تدفع من الف قرش الى عشرة قروش بحسب الاطاقة (الاستطاعة) والان تجمعت مقدار ثلاثمايت الف (ثلاثمائة ألف) قرش تركي وصار ارسالهم الى دار السعادة وجاري التحصيل. وبنغازي كذلك عمالة تجمع والى الان لم وارد(يرد) منها شيء ... واحوال طرابلس وحواليها موسم الزرع طيب والمال رخى في جميع المعاش ربنا يتمم بالخير وتجار السودان ووادّاي البعظ (البعض) متوجه والبعظ قادم وحاصلة تجارة جسيمة"**([[31]](#endnote-31)). فالمذكور سابقاً يؤكد اختلاف أحوال ولاية طرابلس الاقتصادية عن متصرفية بنغازي بدءاً بمسارعة أعيانها وأهاليها في دفع الإعانة المطلوبة كل حسب مقدرته فكانت أكبر قيمة فردية مدفوعة لها في مدينة طرابلس هي 20.000 قرشاً دفعها التاجر عمر القرقني شقيق شيخ بلدية طرابلس علي القرقني([[32]](#endnote-32)). فكانت حصيلة أول المبالغ المستجمعة المرسلة فعلا للاستانة بلغ 300.000 قرش. فضلاً عن الرخاء الاقتصادي لمدينة طرابلس وما جاورها في عدم معاناتها من الجفاف واستمرار تجارتها المربحة مع السودان -المرجحة كنو عبر غدامس وغات- وواداي الموصوفة عند الوكيل نفسه بأنها تجارة جسيمة أي معتبرة. فهل ستقف حكومة متصرفية بنغازي مكتوفة الايدي أمام الحاجة العثمانية للإعانة في ظرفيتها المتأزمة؟

**نستفتح الإجابة بشهادة الوكيل** المهدوي نفسه على أحوال متصرفية بنغازي وأهلها بقوله إن **:"بنغازي هذى(هذا) العام حالها متوقف بادية وحضور"**([[33]](#endnote-33))؛ بسبب جائحة الجفاف المسفرة عن توريد الحبوب إليها من الخارج، فضلاً عن عجزهم عن دفع الإعانة المطلوبة منهم، حسب قول الوكيل إن "**الاموال الميرية متعطل تحصيلها من سبب ... قلت الاجبار لهم بواسطة القوت(القوة) العسكرية ومن غير قوت (قوة) جابرة لم (لن) تحصل من العربان اطاعة يكون في شريف علمكم وجميع العساكر الموجودة بطرابلس توجهوا الى دار السعادة العلية واما العساكر الموجودة ببنغازي باقية وغالبا انهم لايرفعوه بسبب قلت ادب العربان وفي الحقيقة يلزم لهم التربية خصوصا في وقت مثل هذى (هذا) يلزم اعانت(إعانة) الدولة بكل وجه كان مالا وبدنا وهولا (وهؤلاء) الجهلة متاخرين (متأخرين) فربنا يصلح حال الراعي والرعية ...5 في شعبان 1293ه(26 أغسطس 1876م)"**([[34]](#endnote-34)).فالملاحظ مما سبق ورود بعض المتناقضات عند الوكيل بين تَفَهُّمِهِ لأحوال متصرفية بنغازي الاقتصادية المتردية الموصوفة عنده بــالمتوقفة من جراء جائحة الجفاف المؤثر في تردي أحوال أهالي بادية المتصرفية وحواضرها سوءًا. وبين تَحَيُّزه للحكومة في ضرورة إجبارها للأهالي على دفع الإعانة المطلوبة منهم بالمال والأنفس مهما كانت ظرفيتهم. مما يشير إلى جمع الحكومة فعلاً للإعانة من قبائل برقة بالقوة مما أشعل الحروب بينهما. لدرجة وصف الوكيل لهم **بـقلة أدبهم وتربيتهم وبأنهم جهلة ومتأخرين**. وهذا مأخذ سلبي على رؤية الوكيل لا نتفق معه فيه . ولاشك أن أجبار الحكومة لقبائل برقة على دفع الضرائب السنوية والإعانات الأميرية الاستثنائية - خلال فترة المتصرف على كمالي باشا الأولى (1873-1876م) ثم في عهد خلفائه (1876- 1878م) ثم في فترة ولاية علي كمالي باشا الثانية (منذ عام 1879م وما تلاها) قد تَحَوَّلَ إلى مواجهات مسلحة بينهما، أسفرت عن تقوقع حكومة المتصرفية داخل مدينة بنغازي([[35]](#endnote-35)). فعرب برقة حسب الأشهب يَشُّقُون عصا الطاعة على الحكومة فلا يخشون العقوبة ولا يفكرون في مغبتها وخاصة عند إجبارهم عل دفع الضرائب وما يرافقها من ابتزاز إبان جائحة الجفاف، فمن القبائل الثائرة كان: المغاربة سنة 1876م ثم العبيدات سنة1877م والزْويَّة سنة 1879م، ثم تبعهم البراعصة والعواقير وغيرهم([[36]](#endnote-36)).

**وبالعودة إلى أعمال حكومة متصرفية بنغازي في مواجهة ظرفية الوضع الاقتصادي المتردي وانعكاساته المحلية المتزامنة معها، فإنها** قررت بيع مدخرها من الملح البالغ ثمانية عشر مليون (18.000.000) أقة إلى بلدان الجوار ، وإن سعر الأقة بـــ17 ليرة فضية (مجيدية) وإن سعر الليرة منها يعادل 103 قروش لأجل شراء الحبوب المرتفعة أسعار ها من جراء زيادة الطلب عليها، كله متزامن مع كساد التجارة مع السودان وخسائر التجار الذين باعوا بضائعهم رخيصة في وادّاي؛ بسبب كثرة العرض وقلة الطلب، واشتروا ريش النعام منها غالياً، فكانت خسارتهم بهبوط أسعاره في لندن مجتمعة في 7شوال 1293ه الموافق 27 اكتوبر 1876م([[37]](#endnote-37)) .

وبالرغم من انتعاش مدينة بنغازي بهطول الأمطار الغزيرة عليها وحراثة أراضيها في شتاء ديسمبر 1876م إلا إن جائحة الجفاف استمرت في أنحاء المتصرفية بقول الوكيل **:"احوال طرفنا هذه الايام الامطار كثيرة وكافت (كافة) الاهالي تحرث ربنا يكمل بالخير احوال العامة في تعب من توالي القحط وكساد التجارة وتلف الحيوانات وربنا يبدل الاوقات بالخير... في 15ذي القعدة 1293ه (مطلع ديسمبر 1876م) "([[38]](#endnote-38))**. فالأوضاع المتردية المذكورة استمرت برمتها خلال السنتين اللاحقتين حسبما استخلصناه من مضمون الوثيقة رقم(32) المؤرخة في غرة رجب 1295ه الموافق أول يوليو 1878م، وما جد فيها من وصف الوكيل للحكومة بالتهاون في عدم سيطرتها على الوضع في المتصرفية بإتباعها سياسة الرفق بالأهالي؛خوفاً من ازدياد الاضطرابات الداخلية المدعومة من الأجانب إبان ظرفية الصراع القنصلي الأوروبي الداعم لتأجيج أوضاع برقة المحلية كخطوة لسلخها من الدولة العثمانية، كل ذلك عَطَّل تحصيل الضرائب السنوية حسب وصفه. كما أورد الوكيل جديداً يكمن في شراء بعض رجالات بنغازي المقتدرين للزمة([[39]](#endnote-39))ضريبة الأعشار فقط البالغة قيمتها 16500ليرة عثمانية مع تَوَقُّعِ الوكيل لخسارتهم؛ بسبب هبوط أسعار الحبوب ورخصها ([[40]](#endnote-40)).

ومع مطلع العام 1296ه/ 1879م كانت مستجدات انتعاش الوضع الاقتصادي لمتصرفية بنغازي حاضرة في الوثيقة رقم (39) -الواردة في الملحق- بأن **:"هذى(هذا) العام المبارك حصلت فيه امطار كثيرة في كافت (كافة) سنجق بنغازي والزرع الان حاله طيب والمامول انها تكون صابة عظيمة ربنا يكمل بالخير واحوال (الأحوال) الامنية في الغاية والنهاية ربنا يهني العباد وينصر الدولة العلية ...** في **16صفر 1296هــ(11فبراير 1879م )"**([[41]](#endnote-41)). وخلاصة القول يكمن في الانتهاء النسبي لفترة الجفاف بهطول الأمطار الغزيرة على كافة ربوع المتصرفية مطلع عام 1879م الموصوف من الوكيل بأنه عامٌ مباركٌ ، وما استتبعه من انتعاش زراعي واستقرار أمني متزامن مع بدء الانتعاش التجاري بوصول قافلة من تجار واداي إلى مدينة بنغازي وبيع تجارتهم المربحة ثم بتوجه غالبية تجار البلاد إلى واداي آمنين**([[42]](#endnote-42))** .

فضلا عما سبق بيَّن الوكيل المهدوي قيمة الإعانة الفردية المطلوبة من أهالي ولاية بنغازي للدولة العثمانية بعد بدء الانتعاش النسبي لأحوالها بقوله **"واما الاعانة العمومية التي حدد بها الامر العالي تم كل شخص عشرة قروش وعشرون قرش...اما من البلد وضواحيها يمكن التحصيل منهم بسهولة واما من قبائل العربان ما اظن يتحصل منهم الا شيء جزءي(جزئي) لعدم اذعانهم وتوحشهم كما ذلك معلوم ... في 16 صفر 1296هــ(1879م)**"([[43]](#endnote-43)). وهذا يبين لنا صغر قيمة الإعانة العامة المطلوبة من كل شخص متراوحة من 20 قرشاً إلى 10 قروش في ولاية بنغازي مقارنة بولاية طرابلس حينما دفعت الإعانة سابقاً مفردة ومتراوحة حسب المقدرة من 20.000 قرشاً إلى 10قروش، وكله يوضح تقدير ظرفية جائحة الجفاف والخروج نحو الانتعاش النسبي لها. كما اعتبر الوكيل أن دفعها سيكون بسهولة من أهالي مدينة بنغازي وضواحيها الذين تشملهم السلطة المحلية مقارنة بصعوبة تحصيلها من القبائل الأخرى الواقعة خارج سلطتها . وهذا ما تم فعلاً بوصول الوالي على كمالي باشا إلى ولاية بنغازي في صيف 1879م وبتجريده أول فرقة عسكرية ؛ لجمع الإعانة والضرائب السنوية حسب الوكيل في قوله **:"وقبل التاريخ طلعت محلة على العربان مخلطة عسكر وبعض من اهل البلد وبعض عربان والان بدءوا في الخلاص من بعض قبايل وحضرة الوالي قوله بعد كم يوم يطلع بنفسه... 10 شعبان 1296ه (30 يوليو 1879) "([[44]](#endnote-44))** فكل ما سبق يؤكداستمرار تأثر البلاد سلباً بجائحة الجفاف([[45]](#endnote-45)) رغم الانتعاش النسبي مطلع العام وما صاحبه من انتعاش تجاري متبادل آمن مع وادّاي .

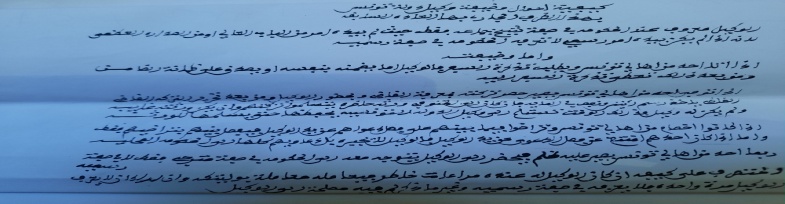
فالوثائق المُطَّلَعِ عليها ومنها تحديداً الوثيقة رقم (38) -الواردة في الملحق- تؤكد محاولة الوكيل نفسه الاستفادة من الانتعاش الاقتصادي التجاري النسبي بإبلاغ الوزير خير الدين باشا بمستجداته وبضرورة تحسين وضعه المالي عبر موافقته على طريق من عدة طرق بَيَّنَهَا له، بقوله أن **:"حرفتنا هي التجارة وغير خافي سيادتكم ... مع كثرة المصرف (المصاريف) وكبر الفاميلية (العائلة) فان دام هذا الحال يحصل لنا تعب ... ونرغب ... تعاملونا باحد امرين(بأحد الأمرين) اما انكم تتفضلوا علينا بجانب نقدية تكون صارمية(رأسمال) نختص بها بهذى(بهذا) الطرف في التجارة اما من سيادتكم خاصة او من اتباع السيادة مثل ما احييتم اخينا السيدابراهيم السنوسي باسكندرية اوانكم تتفضلوا علينا بكريديتوا([[46]](#endnote-46)) من لوندرة (لندن) او مالطة بحيث... تتسع تجارتنا بهذا الطرف وبجهت السودان وواداي...وان تجارة طرفنا مع وجود النقدية اربح من تجارة الديار المصرية وان لم يمكن لا راسمال صارمية ولاكريديتو ونظرتم لنا خدمة ثانية... في 16 صفر الخير 1296هــ ( فبراير 1879م)**" **([[47]](#endnote-47))** وهكذا كان سعي الوكيل لتحسين وضعه المالي إبان الانتعاش الاقتصادي النسبي بعلم وزارته بعدما أعلمها سابقاً في 28 ربيع الثاني 1294ه الموافق 12 أبريل 1877م بانتخابه وكيلاً لشركة البريد الجديدة في مدينة بنغازي**([[48]](#endnote-48))** مما يشير إلى استقراره وجاليته وبدء اندماجهم في مجتمع المدينة وشهرة تفانيه العملي.

**وبالانتقال إلى الأوضاع الصحية المرتبطة بما سبق** فقد انتشرت بعض الأمراض والأوبئة في ولاية بنغازي لأشهر متلاحقة وتم السيطرة عليها منها مرض الجدري حسب قول الوكيل **إن:"الصحة العمومية لله الحمد... غير انه عافاكم الله حاصل مرض الجدري بكثرة ...في غرة جماد اول 1296ه (23أبريل1879م)"** ([[49]](#endnote-49)) ثم أفاد في مراسلة لاحقة بسيطرة الحكومة عليه وحصره بقوله **:"الصحة العمومية لله الحمد والشكر ... انما فيه بعظ (بعض) مرض الجدري والان خف عن اول ... في 14 جماد 1296هـ (6مايو 1879م)"** ([[50]](#endnote-50)) . وكذلك قوله :" **:"ومرض الجدري الان لم يبق الا شيء قليل ... في 10شعبان 1296هـ (30 يوليو 1879م)"**([[51]](#endnote-51)). وبعد ذلك ظهر وباء الكوليرا (الهواء الأصفر) المحصور في مدينة المرج بعدما قررت الحكومة وضعها تحت "الكردون" أي عزلها بمنع الأهالي من الدخول إليها والخروج منها. وبالرغم من أن مدينة بنغازي كانت من المدن المتعافية منه إلا إنه فرض عليها ما يعرف بالكرنتينه أي الحجر الصحي([[52]](#endnote-52)) مدة خمسة عشر يوماً خوفاً من انتشاره بها. ولعل أثره يكمن فيما ذكره الوكيل التونسي بمدينة طرابلس قاسم البقّار (1288-1299هـ/1871-1882م) بإخضاع جميع السفن القادمة من مدينة بنغازي إلى مدينة طرابلس للرقابة الصحية([[53]](#endnote-53))، فجميع ما ذكر سابقاً مثل جهودا مبذولة من السلطة المحلية لحصر الأوبئة المنتشرة في بعض أرجائها والقضاء عليها خلال هذه الظرفية الحرجة وانعكاساتها المذكورة بانفراجها النسبي عام 1879م.

**ثالثاً- دور الوكيل التونسي في استخلاص التركات التونسية في بنغازي لصالح وارثيها (1975-1877م).**

تزامنت فترة عمل الوكيل أحمد المهدوي في مدينة بنغازي منذ مطلع عام 1875م بعدة تحولات جديدة، أثقلت كاهله وأعاقت قيامه بمهمته فبدأ بمعالجتها بدءاً من إحاطة وزارته بكامل وضع وظيفته أولاً . ثم قدم مطالبه لها؛ لأجل معالجتها للسلبيات المعيقة لوظيفته أو فصلها في تحديد مهامه بالضبط، هذا من جانب. أما الجانب الآخر فيختص بدور الوكيل في استخلاص التركات التونسية لصالح وارثيها عام 1877م بناءً على تلك التحولات المذكورة ، وهي ما سنقف عند مسارين منها بإيجار . وعليه بدأت جهود الوكيل في توضيح وضعه العملي بالضبط لوزارته وفقاً لمحتوى فقرة تقريره -المذكور سابقاً- المعنونة **بـــــــ"كيفية أحوال وظيفة وكيل دولة تونس بهذا الطرف الجاري بها العادة السابقة" الواردة في الوثيقة الآتية :**

**الوثيقة(4)بقيةالصفحة الثانية من تقرير الوكيل المهدوي عام1875م**([[54]](#endnote-54))

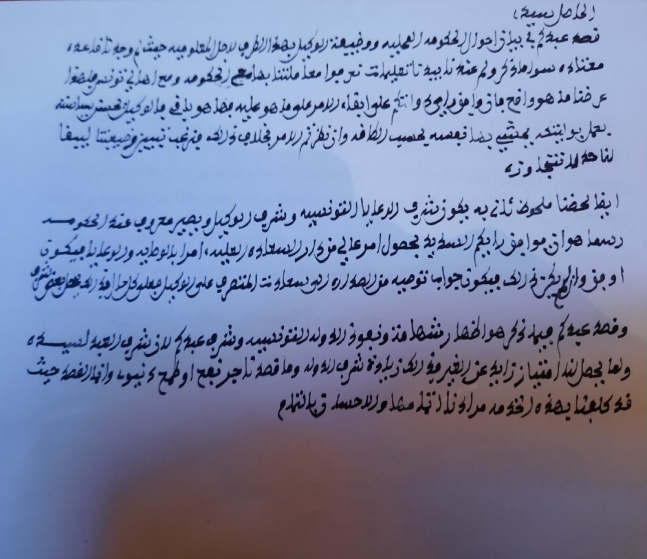


إن حكومة متصرفية بنغازي تنظر إلى الوكيل التونسي في صفة شيخ جماعة فقط؛ لأنه لا يحمل تصريحاً رسمياً من الباب العالي بخصوص مهمته في المتصرفية، ولذلك لا تعتبره الحكومة في صفة رسمية.

1. إن وظيفة الوكيل تتضمن إذا أتى أحد من أهالي تونس ويطلب تذكرة السفر - بمعنى الإذن له- فالوكيل إما يضمنه بنفسه أو يُصَدِقُ على ضمانة الضامن ومن بعد ذلك تُعْطى تذكرة السفر إليه.
2. إذا توفي أحدٌ من أهالي تونس يتم حصر تركته بمعرفة القاضي وبحضور الوكيل فقط. وبعد تحديد التركة يأخذ القاضي رسم اثنين ونصف في المائة (2.5 %). فإن كان للمتوفى ورثة حاضرون يتسلمواتركتهم. وإن كان الورثة غائبين وليس لهم وكيل، فعند ذلك الوقت تُسَلّمُ التركة إلى وكيل الدولة التونسية يحفظها حتى يسلمها للورثة.
3. إذا كان الورثة المتخاصمين من أهالي تونس وتراضوا فيما بينهم على فصل دعواهم عن يد الوكيل ، فيفصل بينهم بتراضيهم فقط. وإما إذا امتنع أحدهم عن فصل الدعوى على يد الوكيل، فالوكيل لا يجبره بل تُحال دعاويهم كلها الى الحكومة المحلية .
4. في حالة تعرُّض أحد أهالي تونس لظلم معين حول حقوقه، فيحضر إلى الوكيل، فيتوجه معه الأخير إلى الحكومة في صفة شيخ جماعة مرحب به فقط لا في صفته الرسميةكوكيل للدولة التونسية في متصرفية بنغازي.
5. إن المتصرف يعامل الوكيل كما يحلو له، فإن كان على معرفة به عامله معاملة سياسية في صفته الرسمية كوكيل رسمي لدولته. وإن كان لا يعرف الوكيل فلا يعامله في صفته الرسمية بل كشيخ لجماعته فقط.

فكل ما ذكرناه مثلَ أوضاعاً حقيقية عايشها الوكيل التونسي أحمد المهدوي مع حكومة متصرفية بنغازي إبان انشغاله باستخلاص تركات تجار تونس منذ توليه الوكالة، ثم أفاد بها وزارته ؛ لأجل إعلامها بها مبكراً ومعالجتها باعتبارها في مصلحة الوكيل ورعايا دولته المسؤول عنهم. **وعليه كانت مطالب الوكيل إلى وزارته** منذ ذلك العام؛ لأجل قيامه بعمله في أكمل صورة ضمن هذه الوثيقة الآتية .

**الوثيقة(5) نهاية الصفحة الثانية من تقرير الوكيل المهدوي عام1875م****([[55]](#endnote-55))**

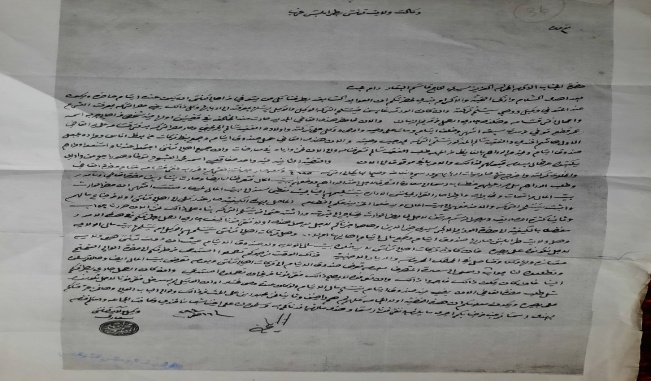


فقد بدأ الوكيل مطالبة وزارته بضرورة إكمال ما نقصه من إجراءات تضمن تحسين معاملة حكومة المتصرفية له ولأهالي تونس معاً، وإن نظرت الوزارة خلاف ذلك فيرغب في تبيين وظيفته رسمياً ليبقى ضمن حد لا يتجاوزه([[56]](#endnote-56)). ثم أتبع الوكيل طلبه السابق بطلب أخر من وزارته يحثها لتحصيل أمر سلطاني عثماني يصدر إلى متصرف بنغازي بالتوصية على الرعايا التونسيين ووكيلهم، وبذلك يحصل الشرف لهم جميعاً ويصبح الوكيل معروفاً رسمياً عند الحكومة([[57]](#endnote-57)). وقد ختم الوكيل مقصده من مطالبه السابقة في **:"اظهار شهامة ونفوذ الدولة التونسية وشرف عبدكم لأن شرف العبد لسيده ولما يحصل لنا امتياز زايد عن الغير فذلك زيادة شرف الدولة وما قصدنا جر نفع أو طمع دنيوي وإنا القصد حيث قد كلفنا بهذه الخدمة مرادنا اتمامها والاحسان بالتمام"([[58]](#endnote-58)).**

**وفيما يخص دور الوكيل في استخلاص التركات التونسية لصالح وارثيها** فقد شكّل نزاعاً مستحدثاً مع حكومة متصرفية بنغازي منذ إنشاء **"صندوقٍ لأموالِ الأيتام" التابع لخزينتها خلال العام(من 18 فبراير 1874 إلى 6 فبراير 1875م)** بأمر من الأستانة. فالمتعارف عليه سابقاً حصر تركة المتوفى من أهالي تونس بحضور القاضي وتسليمها إلى الورثة البالغين سن الرشد بعد خصم المصاريف منها. وفي حالة عدم وجود ورثة للمتوفى أو وجودهم في مكان أخر خارج بنغازي كتونس مثلاً هنا تُسَلَّمُ التركة إلى بيت المال التابع للحكومة المحلية لمدة ستة أشهر ، فإن حضر الورثة خلال المدة المذكورة وأثبتوا حقهم في التركة سُلِّمت لهم، وإن تأخروا ينتهي أمرها وتدخل ضمن واردات المتصرفية وترسل إلى الأستانة. **بيد** **أن الاستحداث الجديد يكمن إذا كان الورثة قاصرين** فهنا تتم محاسبة الأوصياء عليهم بتوجيه مال التركة إلى صندوق الأيتام المذكور ليدخل ضمن الدورة الاقتصادية للمتصرفية بقصد (الاسترباح منه) ومضاعفته للورثة حتى بلوغهم سن الرشد**([[59]](#endnote-59))**. فضلاً عما رافقه من إشكاليات قانونية وفقهية في اتفاق المذهبين المالكي للأهالي والحنفي للسلطة العثمانية أو اختلافهما وما استتبعه من مصاريف تخصم من التركة، فلا يحصل وارثيها إلا على نصفها في أحسن الأحوال. كل ذلك مع اقتصار وظيفة الوكيل على الملاحظة فقط. فهل اكتفى الوكيل التونسي بمجرد الملاحظة فقط ؟

**لم يكتف الوكيل التونسي بالملاحظة بل تحرُّك للاستفهام - عن المعمول به سابقاً والمستحدث حالياً إبان عمله - من الوكالة التونسية المركزية في مدينة طرابلس ومن وزارته الكبرى في تونس ومحاولته معالجة ما صاحبها من قصور، وكان** مضمون ذلك وارداً في الوثيقتين رقمي(36) و(37) المؤرختين بتاريخ واحد وهو 16 صفر 1294هـ/ الموافق الجمعة 2 مارس 1877م. فالوثيقة رقم(36) تَعْرُضُ محتوى النزاع مفصلاً باعتبارها مرسلة من الوكيل المهدوي إلى الوكالة التونسية في مدينة طرابلس ليستفهم منها عن عدة أمور ورادة فيها كما يلي :-

**الوثيقة(36) مرسلة من الوكيل أحمد المهدوي إلى الوكيل قاسم البقار في مدينة طرابلس عام 1877م([[60]](#endnote-60))**.



أما الوثيقة رقم (37) الواردة في الملحق**([[61]](#endnote-61))**. فكانت ملخصاً مُحكماً عن ما ورد في سابقتها وهي مرسلة بدورها إلى الوزير خير الدين باشا. والآن سنركز على ما ورد في الوثيقة المفصلة رقم (36) بخصوص النزاع المذكور، حيث أرسل الوكيل أحمد المهدوي رسالته هذه إلى الوكيل التونسي قاسم البقّار في مدينة طرابلس يبلغه بأنه وفقاً للعادات السابقة المتبعة بطرفه متصرفية بنغازي لكل من يتوفى من أهالي تونس ويكون عنده أيتام حاضرون معه في المتصرفية، ويكون عند المتوفى وكيل ووصيّ يتسلم تركته وإنه في حالة غياب الورثة، فإن الوكيل يستلم التركة؛ ليرسلها لهم بمعرفته. وكل ذلك يتم بعد عملية حصر التركة بمعرفة الشرع وتقييدها بالدفاتر الإدارية حسب المعمول به**([[62]](#endnote-62))**.

**أما الجديد الحاصل فإنه لما حضر القاضي الجديد صارت منه المخالفة في قضيتين أولهما**  متعلقة بشخص من أهالي جربة اسمه عمر توفي في مدة سبعة أشهر، وخلف وصية وأيتام قاصرين، وأوصى على تركته الفقيه سالم ووكّله على أولاده كذلك، وبعد حصر التركة على يد القاضي الاول هاشم افندي قام بتسليمها للفقيه سالم المذكور بموجب الوصية. غير أنه بإنشاء صندوق الأيتام طلب القاضي المذكور سابقاً من الوصي الفقيه سالم تسليم التركة إلى صندوق الأيتام. فاختلف معه الوكيل ودخل معه في سجالات، وأبلغه أن جميع أهالي الجالية التونسية معه في رفضه لأمر القاضي والأمر موقوف إلى الآن**([[63]](#endnote-63)).**

**أما القضية الثانية** فذكر الوكيل أنها مقيدة حول تركة رجلٌ **:"صفاقسي اسمه محمد الشبُّوح توفا (توفى) وهو راجع من وادي وانحصرت تركته واخرج منها صارميات (رؤوس أموال) اربابهم ورسم وخلاف وصح الباقي الى التركة 4885 وكله صار بمعرفة الشرع وتحرر به دفتر ... فقام حضرة القاضي وطلب الدراهم بل حرر عليهم خطاب رسما على سعادة المتصرف لاجل اخذ الدراهم ووضعهم ببيت المال فتعرضنا له ايضا وصارت بيننا وبين حضرة القاضي ومامور بيت المال مرافعات ومخابرات واخيرا صار القرار لمجلس الادارة بتسليمهم الينا بحيث نعطي سند الى بيت المال كميعاد ستت(ستة) اشهر ان حضر الوارث واثبت بتسليم التركة والا ندفعهم الى بيت المال ويدخلوا الخزينة حكم النظام الحاصل بهذه الكيفية صار غدر كلي على اهالي تونس اولا في جناح مالهم وثانيا كثرة المصاريف...**"**([[64]](#endnote-64)).**

وخلاصة القول أن الوكيل التونسي تمكن في القضية الثانية من تسلُّم صافي تركة محمد الصفاقسي البالغ 4885 درهماً بعد نزاع مع القاضي وبيت المال وقرر مجلس الإدارة تسليمها له بسند رسمي مدته ستة أشهر فقط يحضر خلالها وارثيها ويثبتون أحقيتهم في التركة ويستلموها، وما يتبعه من مصاريف متضاعفة تخصم منها وإلا تدفع التركة مجددا إلى بيت المال متصرفية بنغازي ويحرم وارثيها منها .

**ولكن يبقى التساؤل مطروحاً: مالذي يريد الوكيل معرفته من تحريره لهاتين الوثيقتين(36)و(37) بالقضيتين معاً**، هنا كانت إجابة الوكيلنفسه بقوله لأجل **:"اولا تعرفونا كيف جاري العمل بطرفكم في هذه الامور وهل ولايت (ولاية) طرابلس الغرب صار لها صندوق ايتام وجمع مال ايتام اهاليها ام لا؟ وهل تركات أهالي تونس يتسلمه الوكيل ام يتسلمهم بيت مال الولاية لاجل نكونوا على بصيرة. فان كان تركات اهالي تونس لا يدخلوا بيت مال الولاية ولا صندوق الايتام حيث ان دولت تونس هي ولاية ممتازة ولها وكلاء وقناصل في الممالك المحروسة والديار الاجنبية فذلك الوقت نرجوكم تعملوا استدعى (استدعاء) في طرفكم الى حضرة الوالي... وتطلقوا لنا جواب... الى سعادة المتصرف بمنع تَعَرُّضِ صندوق الايتام الى تركات اهالي تونس وبمنع تَعَرُّضِ بيت المال ايضا وحالا ترسلوه الينا ...او ان الوكيل ليس له دخل فعرفونا لاجل نكونوا على بصيرة ... في 16 صفر 1294هـ (1877م)"**([[65]](#endnote-65)). واستناداً إلى ما سبق يتضح دقة عمل الوكيل التونسي أحمد المهدوي وتفانيه في خدمة الجالية التونسية وتركاتها في متصرفية بنغازي، وسعيه لإحاطة الوكالة التونسية في مدينة طرابلس والوزارة الكبرى بالدولة التونسية بنفس المشاكل الُمتَعَرِّضِ لها أولاً بأول، ومعرفة ردها ليكون على بصيرة في التعامل معها ومحاولة حلها جذريا. **و**كله كان متزامناً مع الظرفية الحرجة للولاية التونسية المسفرة عن وقوعها لاحقاً تحت الحماية الفرنسية.

**رابعاً- رحلة الرحالة الألماني غيرهارد رولفس في مراسلات الوكيل أحمد المهدوي(1878-1879م).**

كانت ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي خلال العهد العثماني الثاني مقصداً لعشرات الرحالة الأجانب ببعثاتهم الاستكشافية؛ لأجل الاستخبار عنها والوصول عبر طرقها التجارية نحو بلاد السودان. وحسبما تحصلنا عليه من وثائق فإن الوكيل المهدوي عاصر منهم الرحالة غيرهارد رولفس ومرافقيه المبعوثين معه من طرف دولتهم ألمانيا إلى مدينة طرابلس منذ نوفمبر 1878م والمدعومين بفرمان – أي أمر سلطاني- عثماني؛ لتسهيل مهمة عملهم في وصولهم إلى وادّاي عبر أوجلة جالو والكفرة. وبوصول رولفس وقافلته إلى أوجلة وجالو -التابعتين إلى ولاية بنغازي- أرادوا التوجُّه نحو الكفرة، وعندها رفض الإدلاء إرشادهم وأبت القوافل مرافقتهم؛ بسبب نفوذ السنوسية الرافضة لهم وولاء الأهالي وأعيانهم لها، ثم أنه بوصول نبأهم إلى سلطة وادّاي، فإنها أعلنت رفضها استقبالهم وهددت من يصطحبهم إليها. وعليه فقد تعطلوا قرابة الشهرين من الزمن.

ولإتمام مهمة عمل البعثة وصل رولفس إلى مدينة بنغازي؛ لطلب معاونة السلطة له، وأخذ ما يلزم رحلته. وخلال ذلك شهد رولفس نهاية عهد المتصرفية في إقالة متصرفها رائف بك ووصول واليها على كمالي باشا كأول والي لولاية بنغازي. كما اتفق مضمون رسالة الوكيل التونسي بالوثيقة رقم(61) ([[66]](#endnote-66))مع مدونة رولفس حول استمرار المنازعات بين الحكومة وبعض قبائل برقة خارج مدينة بنغازي والمسفرة عن حادثة اعتدائهم على جمال رولفس في مرعاها قرب المدينة واختطاف ستة منها وعليه **:"...صار من طرف الحكومة البحث والتدقيق والآن وجدوهم عند عربان قبيلة العريبات ولحد تاريخه لم تحضر أو تسلم الابل... وصارت في ذلك مخابرات حتى إلى الاستانة...في 14جمادي 1296ه/ مايو1879م"**([[67]](#endnote-67)). فكل ماسبق يكشف استمرار القلاقل الأهلية خارج مدينة بنغازي وخروجها عن سلطة الحكومة، في مقابل تزايد نفوذ السيد عبدالرحيم المحبوب المصراتي([[68]](#endnote-68)) شيخ الزاوية السنوسية في بنغازي المقصودة من قبل أهالي المدينة الحضر وغيرهم من بعض قبائل برقة القاطنين خارج المدينة المصطلح عليهم بالبدو([[69]](#endnote-69)).

وختاما فقد أسهم طول المفاوضات بين حكومة بنغازي وشيوخ الزويّة في التَوَصُّلِ إلى اتفاق لإرشاد رولفس وقافلته آمنين إلى الكفرة أولاً ، ومن ثم إلى واداي كما هو مُبين في الخريطة السابقة رقم(1). وبوصول رولفس إلى الكفرة انتهت رحلته بالهجوم على مخيمه والمطالبة برأسه في 13 أغسطس 1879م. وقد نجى رولفس ومرافقيه بتدخل شيوخ قبيلة الزويّة، وتوقفت رحلته نحو واداي([[70]](#endnote-70)). ولعل من أبرز أسباب ذلك راجع لكثرة عدد مرافقيه الذين تجاوزوا المائة رجل، ولقوة نفوذ الحركة السنوسية، وللريبة من هذه البعثة المسيحية الاستخبار ية عن المنطقة والتمهيد لاحتلالها والسيطرة على تجارتها.

**ولا يفوتنا التنويه إلى ما كشفته رسائل الوكيل ومدونة رولفس عن تولي أهالي تونس المقيمين في مدينة بنغازي لمناصب هامة** في مجالس حكومتها المحلية المذكورة سابقاً لسنوات متلاحقة إبان وجود الوكيل المهدوي فيها، مثل تولي محمد بن شعبان المهدوي رئاسة مجلس التجارة منذ عام 1876م([[71]](#endnote-71)) . فضلاً عن تنصيب أحد أهالي جربة في عضوية المجلس ذاته بالتزامن مع مطالبة الوكيل لوالي بنغازي- باسم الجالية التونسية في بنغازي- بتمثيلها في بقية مجالس الولاية المذكورة سابقاً. فالوكيل المهدوي نفسه قد ذكرنا سابقاً انتخابه وكيلاً لشركة البريد الجديدة في بنغازي**منذ عام 1877م**إلى جانب عمله وكيلاً لدولته**([[72]](#endnote-72))**. وهكذا أضاءت لنا هذه الحصيلة المصدرية للوكيل المهدوي مجمل الأوضاع الإدارية والاقتصادية والتركات التونسية وانعكاساتها المحلية والخارجية.

**الخاتمة**

**نخلص في ختام هذه الورقة البحثية إلى النتائج الآتية :-**

1. نستنتج القيمة الهامة لمحتوى تقرير الوكيل أحمد المهدوي في وصفه لهياكل مجالس حكومة متصرفية بنغازي ومهامها، وجهوده في إحاطة وزارته بكل صغيرة وكبيرة حول مهام عمله ومستجداتها وما يواجهه من صعوبات وتبليغها رؤيته في سبيل حلها. فضلاً عن مراسلاته المتعددة إلى الوزارة الكبرى في تونس ووكالتها المركزية في مدينة طرابلس. فجميعها برأينا أسهمت في تحديد إطار وظيفة الوكيل التونسي شبه القنصلية وبخاصة خلال الفترة ما بين 1875-1879م وغلب عليها الطابع االإستخباراتي في معرفة العديد من تفاصيل ظرفية أوضاع البلاد وكيفية التعامل معها والنقود المتداولة وأسعار صرفها .
2. أثبت البحث جلياً اتفاق محتوى تقارير الوكيل التونسي ومراسلاته مع مضمون مدونة رولفس في التبعية الجزئية لمتصرفية بنغازي إلى ولاية طرابلس الغرب خلال الفترة المختلف فيها أعوام 1873-1878م كانت تابعة جزئياً إلى ولاية طرابلس الغرب بالرغم من أن المتصرف سابقاً ثم الوالي لاحقاً يُعَيَّنُ من الأستانة. إلا إن أبرز الدلائل كشفها البحث في ورودها أحيانا بلواء بنغازي وسنجق بنغازي عند دفع الاعانة المعتمدة على ولاية طرابلس الغرب وإهمال بنغازي؛ نظراً لظرفيتها الاقتصادية المتدهورة من جراء جائحة الجفاف والكساد التجاري.ومع مطلع عام 1879م تم فصل المتصرفية نهائياً - كتابياً وليس حدودياً - وتحويلها إلى ولاية بنغازي.
3. تبين لنا الانعكاس السلبي لجائحة الجفاف في قلقلة أحوال الأهالي ونزاعهم المتواصل مع الحكومة؛ بسبب عدم مقدرتهم دفع الضرائب والإعانة الأميرية، مما أسفر عن اضطراب داخلي متواصل في أحوال المتصرفية ومن ثم الولاية تقلص خلاله سلطة الحكومة على أهالي مدينة بنغازي فقط في دفعهم للضرائب وشرائهم لِلُزَمِهَا. كما اتضح جلياً انحياز الوكيل أحمد المهدوي لحكومة بنغازي ومن ورائها الدولة العثمانية ومطالبها. ووقوفه ضد الأهالي القاطنين خارجها من قبائل برقة الآخرين المتأثرين بجائحة الجفاف وانعكاساتها على سوء أوضاعهم بوصفهم بأوصاف غير مقبولة لا نتفق معها فيها .
4. اتضح لنا أن إخلاص الوكيل أحمد المهدوي في عمله في خدمة الجالية التونسية وفي حفظ تركاتهم ومعرفة كيفية التعامل الإداري السابق بخصوصها والمستجدات الحالية، وعدم الاستسلام لها والاستفسار عنها. فضلاً عن أن سعيه لدى وزارته للرفع من مكانته الإدارية والسياسية قانونيا أمام المتصرف ثم الوالي من بعده لم تكن حالة خاصة بل كانت سمة واضحة في بقية رجالات الجالية التونسية في بنغازي. الأمر المسهم في ذيوع صيتهم وفرض احترامهم وانتخابهم بما فيهم الوكيل نفسه لعدة مناصب هامة في المجالس الإدارية وشركاتها ببنغازي كخطوة أولى نحو اندماجهم في مجتمع المدينة، وخاصة بالنظر إلى تدهور أحوال الولاية التونسية وإعلان الحماية الفرنسية عليها منذ عام 1881م، وليكون أحمد المهدوي في المحصلة من أعيان مدينة بنغازي ورئيساً لمجلسها البلدي لسنوات متلاحقة ومجتهدا لراحة أهاليها وتيسير تعاملاتهم وتحسين مظهرها .

وختاما فقد كانت مثلت تقارير الوكيل المهدوي ومراسلاته مادة مصدرية قيمة من ناحية المصطلح الفظي التاريخي والمكاني قل نظيرها في الوثائق الأخرى، فكانت جدواها أن أنارت لنا غموضاً وخلافاً بين المؤرخين حول فترة تاريخية. **وعليه نوصي بالتركيز على تقارير وكلاء الدولة التونسية عامة ومراسلاتهم في ولاية بنغازي عامة وعاصمتها خاصة؛ لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجالية التونسية فيها ومظاهر اندماجها في المجتمع، وكذلك استنساخ ملفات الوكلاء التونسيين في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي وحفظها باعتبارها تشكل جزءًا هاما من تاريخها وقيمة منقطعة النظير.**

**شكر وتقدير**

نشكر القائمين على الأرشيف التونسي في العاصمة التونسية على كل ما قدموه لنا من تسهيلات لإطلاع على ملف تقارير الوكيل أحمد المهدوي ومراسلاته المحفوظ لديهم، والموافقة على استنساخ نسخ من وثائقه حسب المسموح به .

**هوامش**

1. 1 – عُرِف بالحاج أحمد أفندي المهدوي ، التقى الرحالة محمد بن عثمان الحشائشي معه في بنغازي عام 1896م ، وذكر أنه يشغل منصب رئيس بلدية بنغازي، وأخبره بأنه أصيل بلدة المهدية بتونس، وقد استقر والده ببنغازي حيث رباه وشغل بها عدة وظائف، ثم ذهب إلى تونس عام 1873-1874م حيث استقبله الوزير خير الدين باشا وحاكمها الصادق باي ومنحه نيشان الافتخار وعينه وكيلا للتونسيين في بنغازي، وأنه يعرف اللغة التركية أحسن المعرفة حيث قضى سنتين بالقسطنطينية وأنه يحسن اللغة الفرنسية ، ويذكر أنه توفي في بنغازي عام 1904م و هو جد شاعر الوطن أحمد رفيق المهدوي.

   El hachaichi ,Mohammed Ben Otsmane *, Voyage Au Pays Des Senoussia A Travers La Tripolitaine Et Les Pays Touareg ,* Augustin Challamel , Paris, 1912 ,PP 50-51 . [↑](#endnote-ref-1)
2. 1 - على سبيل المثال مضبطة من تجار طرابلس إلى الوالي يطلبون منه أن يتفضل عليهم برسالة توصية لتسهيل سفرهم إلى برنو ووادي عن طريق جالو وأوجلة: الوثائق العثمانية، المجموعة الأولى، ترجمة : محمد الأسطى، إعداد : خليفة الدويبي، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، 1990م، ص 194. [↑](#endnote-ref-2)
3. - للمزيد عن هذه الضريبة ينظر : الخفيفي، الصالحين جبريل، النظام الضريبي في ولاية طرابلس 1835-1912، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، ط1 ، 2000م، ص ص50-51 . [↑](#endnote-ref-3)
4. - الأحول، خليفة محمد ، تقرير وثائقي عن أهم المصادر الليبية بالأرشيف القومي التونسي، مجلة الوثائق والمخطوطات، العدد الثالث، 1988، ( طرابلس، منشورات مركز جهاد الليبيين) ، ص ص85- 110. [↑](#endnote-ref-4)
5. - جحيدر، عمار، العلاقات الليبية التونسية في القرن التاسع عشر (ملاحظات أولية على نشاط الوكلاء)، المجلة التاريخية المغاربية (للعهد الحديث والمعاصر)، السنة العاشرة ، العدد 29-30، تونس، جويلية ، 1983م ، ص ص 125- 144. [↑](#endnote-ref-5)
6. - جحيدر، عمار، آفاق ووثائق في تاريخ ليبيا، الدار العربية للكتاب، 1991م، ص ص 187-193. [↑](#endnote-ref-6)
7. - عبيد ، منير، "الانعكاسات المادية لنشاط التجار التونسيين ببنغازي من خلال بعض التركات وعلى ضوء رسائل وكلاء الإيالة التونسية بها"، أعمال المؤتمر الأول للوثائق والمخطوطات في ليبيا واقعها وأفاق العمل حولها، زليطن 1988م، ج2، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1992م ، ص ص1239- 1263. [↑](#endnote-ref-7)
8. **-** للمزيد ينظر: ناجي، محمود **، تاريخ طرابلس الغرب،** ترجمة :عبد السلام أدهم ومحمد الأسطى ، طرابلس، دار الفرجاني، ط2 ، 1995م ، ص ص 84-110. [↑](#endnote-ref-8)
9. - روسي،إتوري، **ليبيا منذ الفتح العربي حتى عام 1911**، ترجمة : خليفة التليسي، بيروت، دار الثقافة، 1973م، ص385**.** [↑](#endnote-ref-9)
10. - تتكون متصرفية بنغازي أو برقة من 14 مديرية هي القيقب-شحات-الدرسة- القبة- البنبة-المرج- العقبة- طبرق- دريانة- كركورة- المخيلي- اجدابية-درنة- اوجلة جالو. للمزيد ينظر: بازامة ، محمد مصطفى، تاريخ برقة في العهد العثماني الثاني ، بنغازي متصرفليك(3)، بيروت، دار الحوار الثقافي العربي الأوروبي، ط1، 1994م، ص ص 189-190. [↑](#endnote-ref-10)
11. - المرجع نفسه ، ص9- ص ص 188- 189– ص ص 292- 295 -302. [↑](#endnote-ref-11)
12. **-** فيرو، شارل**، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي ،** ترجمة: محمد عبدالكريم الوافي ، بنغازي، جامعة قاريونس، ط3 ،1994م ، ص 511**.** [↑](#endnote-ref-12)
13. - الأرشيف الوطني التونسي أ. و. ت، السلسلة التاريخية، الصندوق 232، الملف457، الوثيقة رقم 10، تقرير من الوكيل أحمد المهدوي إلى الوزارة الكبرى التونسية بعنوان :"لائحة في كيفية أحكام متصرفية بنغازي التابعة إلى ولاية طرابلس الغرب" ، بتاريخ 25 جمادي 1292هـ/ 1875م [↑](#endnote-ref-13)
14. - رولفس، غيرها رد ، **رحلة إلى الكفرة** ، دراسة وتحقيق : عماد الدين غانم ، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، ط1 ، 2000م، ص 412. وعن تولية علي كمالي باشا والياً على ولاية طرابلس الغرب بعد أن كان حاكماً أو متصرفاً على بنغازي ينظر كلاً من: روسي ، **ليبيا منذ الفتح العربي حتى عام 1911**، مرجع سابق، ص 493. فيرو، **الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي** ، مصدر سابق، ص 535. [↑](#endnote-ref-14)
15. - الأحول، تقرير وثائقي عن أهم المصادر الليبية بالأرشيف القومي التونسي، مجلة الوثائق والمخطوطات، مرجع سابق، ص ص 100-102. جحيدر، آفاق ووثائق في تاريخ ليبيا، مرجع سابق، ص ص 187-193. [↑](#endnote-ref-15)
16. - أ. و. ت، السلسلة التاريخية، الصندوق 232، الملف457، الوثيقة رقم 10، تقرير من الوكيل أحمد المهدوي إلى الوزارة الكبرى التونسية بعنوان :"لائحة في كيفية أحكام متصرفية بنغازي التابعة إلى ولاية طرابلس الغرب" ، وثيقة مذكورة سابقاً. [↑](#endnote-ref-16)
17. - للمزيد حول هذه الرتبة ينظر: حسن، حسن الفقيه، اليوميات الليبية ،ج1 ، تحقيق: محمد الأسطى وعمار جحيدر ، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، ط2 ،2001م، هامش ص 665. [↑](#endnote-ref-17)
18. - أ.و.ت، الوثيقة رقم 10، تقرير من الوكيل أحمد المهدوي إلى الوزارة الكبرى التونسية بعنوان :"لائحة في كيفية أحكام متصرفية بنغازي التابعة إلى ولاية طرابلس الغرب" ، وثيقة مذكورة سابقاً. [↑](#endnote-ref-18)
19. - الوثيقة نفسها. [↑](#endnote-ref-19)
20. - الوثيقة نفسها. [↑](#endnote-ref-20)
21. - الوثيقة نفسها. [↑](#endnote-ref-21)
22. - الوثيقة نفسها. [↑](#endnote-ref-22)
23. - الوثيقة نفسها. [↑](#endnote-ref-23)
24. -أ.و.ت، السلسلة التاريخية، الصندوق:232 ، الملف 457، الوثيقة رقم 17 رسالة من أحمد المهدوي إلى الوزير الأكبر خير الدين باشا بالوزارة الكبرى التونسية، في 11ربيع الأول 1293هـ/ 1876م. [↑](#endnote-ref-24)
25. -أ.و.ت، السلسلة التاريخية، الصندوق:232 ، الملف 457، الوثيقة رقم 61 رسالة من أحمد المهدوي إلى الوزير سيدي مصطفى بالوزارة الكبرى التونسية ، في 14جمادي 1296هــ / 1879م. [↑](#endnote-ref-25)
26. -أ.و.ت، السلسلة التاريخية، الصندوق:232 ، الملف 457، الوثيقة رقم 64 رسالة من أحمد المهدوي إلى الوزير سيدي مصطفى بالوزارة الكبرى التونسية، في 10 شعبان 1296هـ/ 1879م. [↑](#endnote-ref-26)
27. - الوثيقة نفسها . [↑](#endnote-ref-27)
28. - أ.و.ت، الوثيقة رقم 17 رسالة من أحمد المهدوي إلى الوزير الأكبر خير الدين باشا، وثيقة مذكورة سابقاً. [↑](#endnote-ref-28)
29. - الوثيقة نفسها . [↑](#endnote-ref-29)
30. - أ.و.ت، السلسلة التاريخية، الصندوق:232 ، الملف 457، الوثيقة رقم 21 رسالة من أحمد المهدوي إلى الوزير الأكبر خير الدين باشا بالوزارة الكبرى التونسية، في 5 شعبان 1293هـ / 1876م. [↑](#endnote-ref-30)
31. **-** الوثيقة نفسها. [↑](#endnote-ref-31)
32. - الشيخ علي القرقني هو أول رئيس لبلدية طرابلس سنة 1872م، وكان المذكور وأخيه عمر القرقني من تجار مدينة طرابلس البارزين في النشاط التجاري المحلي وفي التجارة الخارجية مع وادّاي عبر مدينة بنغازي، فضلاً عن تجارتهما مع أوروبا والبلدان العربية، وعلاقتهما الخاصة مع سلاطين الدولة العثمانية ورجالات سلطتها. فالتاجر عمر القرقني التقى الرحالة معه الرحالة الألماني رولفس شخصياً ودوّن نشاطه في يومياته(للمزيد ينظر: ناختيجال، جوستاف، الصحراء وبلاد السودان، مجلد1، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ط1، 2007، ص ص 108-109. رولفس، رحلة إلى الكفرة، مصدر سابق، ص ص 233-234. فيرو، الحوليات الليبية، مصدر سابق، ص 498. [↑](#endnote-ref-32)
33. **-** أ.و.ت**،** الوثيقة رقم 21 رسالة من أحمد المهدوي إلى الوزير الأكبر خير الدين باشا بالوزارة الكبرى التونسية، وثيقة مذكورة سابقاً**.** [↑](#endnote-ref-33)
34. **-** الوثيقة نفسها [↑](#endnote-ref-34)
35. **-** للمزيد ينظر فيرو، **الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي**، مصدر سابق، ص ص511-512.بازامة **، تاريخ برقة في العهد العثماني الثاني** ،مرجع سابق **،** ص ص 300 -322. [↑](#endnote-ref-35)
36. - الأشهب، محمد الطيب بن احمد أدريس، **برقة العربية أمس واليوم**، مطبعة الهواري ، القاهرة ، 1947م، ص ص 163-164. [↑](#endnote-ref-36)
37. -أ.و.ت، السلسلة التاريخية، الصندوق:232، الملف457، الوثيقة رقم 30 رسالة من أحمد المهدوي إلى الوزارة الكبرى التونسية، في 7شوال 1293هـ / 1876م.

    **.** وكذلك ينظر : منير عبيد، "الانعكاسات المادية لنشاط التجار التونسيين ببنغازي من خلال بعض التركات وعلى ضوء رسائل وكلاء الإيالة التونسية بها"**، أعمال المؤتمر الأول للوثائق والمخطوطات في ليبيا واقعها وأفاق العمل حولها زليطن 1988م ،** ج2، ص ص 1258-1259 - ص1263**.** [↑](#endnote-ref-37)
38. -أ.و.ت، السلسلة التاريخية، الصندوق:232، الملف457،الوثيقة رقم 34 رسالة من أحمد المهدوي إلى الوزير الأكبر خير الدين باشا بالوزارة الكبرى التونسية، في 15 ذي القعدة 1293ه/1876م. [↑](#endnote-ref-38)
39. - اللزمة هي استخلاص لضرائب الأعشار عن الأشجار المثمرة ومحاصيل المزروعات فضلا عن الضرائب المالية الأخرى المفروضة على سلع أو بضائع أو ممتلكات مقابل دفع مبلغ سنوي مقدراً مسبقاً يدفعه اللزام للسلطة ثم يأخذه لاحقا من الأهالي بدعم السلطة له، للمزيد حولها يُنظر: االفخفاخ، المنصف، موجز الدفاتر الإدارية والجبائية بالأرشيف الوطني التونسي، تونس، 1990، ص76. [↑](#endnote-ref-39)
40. -أ.و.ت، السلسلة التاريخية، الصندوق:232، الملف457،الوثيقة رقم 32 رسالة من أحمد المهدوي إلى سيدي محمد الوزير الأكبر بالدولة التونسية، في غرة رجب 1295ه/ 1878م . [↑](#endnote-ref-40)
41. - أ.و.ت، السلسلة التاريخية، الصندوق:232، الملف 457،**الوثيقة رقم 39 رسالة من أحمد المهدوي إلى الوزير الأكبر خير الدين باشا بالوزارة الكبرى التونسية**،في 16 صفر الحرام 1294هــ/1877م. [↑](#endnote-ref-41)
42. - الوثيقة نفسها . [↑](#endnote-ref-42)
43. - الوثيقة نفسها . [↑](#endnote-ref-43)
44. -أ.و.ت، الوثيقة رقم 64 رسالة من أحمد المهدوي إلى الوزير سيدي مصطفى بالوزارة الكبرى التونسية،وثيقة مذكورة سابقاً. [↑](#endnote-ref-44)
45. -أ.و.ت، الوثيقة رقم 61 رسالة من أحمد المهدوي إلى الوزير سيدي مصطفى بالوزارة الكبرى التونسية، وثيقة مذكورة سابقاً. [↑](#endnote-ref-45)
46. -مصطلح كريديتو مأخوذ من Credit الفرنسية والانجليزية بمعنى قرض مالي. بمعنى المتاجرة برأس المال المقترض من صاحبه بشرط إرجاع رأس المال كاملا مع نصف الأرباح في نهاية العملية التجارية السنوية في الأغلب. [↑](#endnote-ref-46)
47. - أ.و.ت، السلسلة التاريخية، الصندوق :232، الملف 457، **الوثيقة رقم 38 رسالة من أحمد المهدوي إلى الوزير الأكبر خير الدين باشا بالوزارة الكبرى التونسية،** في 16 صفر الحرام 1294هــ/1877م. [↑](#endnote-ref-47)
48. - عبيد، "الانعكاسات المادية لنشاط التجار التونسيين ببنغازي ...، مرجع سابق، ص1251. جحيدر، آفاق ووثائق في تاريخ ليبيا، مرجع سابق، ص 186. [↑](#endnote-ref-48)
49. - أ.و.ت، السلسلة التاريخية، الصندوق :232، الملف 457، **الوثيقة رقم 60 رسالة من أحمد المهدوي إلى الوزير سيدي مصطفى بالوزارة الكبرى التونسية،** في غرة جمادي الأول 1296ه/ 1879م . [↑](#endnote-ref-49)
50. - أ.و.ت، **الوثيقة رقم 61 رسالة من أحمد المهدوي إلى الوزير سيدي مصطفى بالوزارة الكبرى التونسية،** وثيقة مذكورة سابقاً. [↑](#endnote-ref-50)
51. - أ.و.ت، **الوثيقة رقم 64 رسالة من أحمد المهدوي إلى الوزير سيدي مصطفى بالوزارة الكبرى التونسية ،** وثيقة مذكورة سابقاً. [↑](#endnote-ref-51)
52. -كرنتينة كلمة من أصل لاتيني منها الانجليزيQuarantena وهي مدة الحجر الصحي من العددQuaranta أي أربعين يوماً، فضلاً عن عزل البواخر القادمة من الخارج فترة مدة زمنية معينة حتى لا تتفشى الأوبئة والأمراض المعدية. للمزيد راجع : حسن، حسن الفقيه **، اليوميات الليبية** ،ج1، مصدر سابق ، ص 332. [↑](#endnote-ref-52)
53. - الأحول، تقرير وثائقي عن أهم المصادر الليبية بالأرشيف القومي التونسي، مجلة الوثائق والمخطوطات،مرجع سابق، ص 105. [↑](#endnote-ref-53)
54. - أ.و.ت، الوثيقة رقم 10، تقرير من الوكيل أحمد المهدوي إلى الوزارة الكبرى التونسية بعنوان :"لائحة في كيفية أحكام متصرفية بنغازي التابعة إلى ولاية طرابلس الغرب"، وثيقة مذكورة سابقاً. [↑](#endnote-ref-54)
55. - الوثيقة نفسها. [↑](#endnote-ref-55)
56. - الوثيقة نفسها. [↑](#endnote-ref-56)
57. - الوثيقة نفسها. [↑](#endnote-ref-57)
58. - الوثيقة نفسها. [↑](#endnote-ref-58)
59. - عبيد، "الانعكاسات المادية لنشاط التجار التونسيين ببنغازي من خلال بعض التركات...،مرجع سابق**،** ص 1246. بازامة**، تاريخ برقة في العهد العثماني الثاني**، مرجع سابق، ص 308. [↑](#endnote-ref-59)
60. - أ.و.ت، السلسلة التاريخية، الصندوق:232، الملف457، الوثيقة رقم 36 رسالة من أحمد المهدوي إلى الوكيل قاسم البقّار في الوكالة التونسية بمدينة طرابلس، في 16 صفر الحرام 1294هــ/ 1877م. [↑](#endnote-ref-60)
61. - أ.و.ت، السلسلة التاريخية، الصندوق:232، الملف457، الوثيقة رقم 37 رسالة من أحمد المهدوي إلى الوزير الأكبر خير الدين باشا بالوزارة الكبرى التونسية، في 16 صفر الحرام 1294هــ/1877م. [↑](#endnote-ref-61)
62. - أ.و.ت،  **الوثيقة رقم 36 رسالة من أحمد المهدوي إلى الوكيل قاسم البقّار في الوكالة التونسية بمدينة طرابلس،** وثيقة مذكورة سابقاً. [↑](#endnote-ref-62)
63. - الوثيقة نفسها. [↑](#endnote-ref-63)
64. - الوثيقة نفسها. [↑](#endnote-ref-64)
65. - الوثيقة نفسها. [↑](#endnote-ref-65)
66. -أ.و.ت، **الوثيقة رقم 61 رسالة من أحمد المهدوي إلى الوزير سيدي مصطفى بالوزارة الكبرى التونسية،** وثيقة مذكورة سابقاً. [↑](#endnote-ref-66)
67. - الوثيقة نفسها. وكذلك : رولفس ، **رحلة إلى الكفرة** ، مصدر سابق ،ص 401. [↑](#endnote-ref-67)
68. - ينظر: الأشهب، **برقة العربية أمس واليوم**، مصدر سابق ، ص ص 148-149- 157-193 . رولفس ، **رحلة إلى الكفرة** ، مصدر سابق ،ص 401. [↑](#endnote-ref-68)
69. - رولفس ، **رحلة إلى الكفرة** ، مصدر سابق ،ص 413. [↑](#endnote-ref-69)
70. - المصدر نفسه ،ص ص 179-381-459. [↑](#endnote-ref-70)
71. - المصدر نفسه ،ص ص 402-416-417. - أ.و.ت ، السلسلة التاريخية ، الصندوق:232 ، الملف 457 ، **الوثيقة رقم 31 رسالة من أحمد المهدوي إلى الوزارة الكبرى التونسية**،في 24 شوال 1293هــ/ 1876م. [↑](#endnote-ref-71)
72. - عبيد، "الانعكاسات المادية لنشاط التجار التونسيين ببنغازي ...، مرجع سابق، ص 1250-1251. جحيدر، آفاق ووثائق في تاريخ ليبيا، مرجع سابق، ص 186.

    **قائمة المصادر والمراجع**

    أولاً –الوثائق غير المنشورة :

    ( وثائق الأرشيف الوطني التونسي (أ.و.ت)، السلسلة التاريخية، الصندوق 232، الملف457، تقارير ومراسلات أحمد بن محمد المهدوي وكيل الدولة التونسية ببنغازي)

    أ. و. ت، السلسلة التاريخية، الصندوق 232، الملف457، الوثيقة رقم 10، تقرير من الوكيل أحمد المهدوي إلى الوزارة الكبرى التونسية بعنوان :"لائحة في كيفية أحكام متصرفية بنغازي التابعة إلى ولاية طرابلس الغرب" ، بتاريخ 25 جمادي 1292هـ/ 1875م

    ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ،ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ،ـالوثيقة رقم 17رسالة من أحمد المهدوي إلى الوزير الأكبر خير الدين باشا بالوزارة الكبرى التونسية، في 11ربيع الأول 1293هـ/ 1876م.

    ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ،ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ،الوثيقة رقم 21 رسالة من أحمد المهدوي إلى الوزير الأكبر خير الدين باشا بالوزارة الكبرى التونسية، في 5 شعبان 1293هـ / 1876م.

    ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ،ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ الوثيقة رقم30 رسالة من أحمد المهدوي إلى الوزارة الكبرى التونسية، في 7 شول 1293هـ / 1876م .

    ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ،ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ،الوثيقة رقم31 رسالة من أحمد المهدوي إلى الوزارة الكبرى التونسية، في 24 شوال 1293هــ/ 1876م.

    ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ،ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ،الوثيقةرقم32 رسالة من أحمد المهدوي إلى سيدي محمد الوزير الأكبر بالدولة التونسية، في غرة رجب 1295ه/ 1878م .

    ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ،ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ،الوثيقةرقم34 رسالة من أحمد المهدوي إلى الوزير الأكبرخير الدين باشا بالوزارة الكبرى التونسية، في 15 ذي القعدة 1293ه/1876م.

    ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ،ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ،الوثيقةرقم36 رسالة من أحمد المهدوي إلى الوكيل قاسم البقّار في الوكالة التونسية بمدينة طرابلس،في 16صفر الحرام 1294هــ/ 1877م.

    ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ،ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ،الوثيقة رقم37 رسالة من أحمد المهدوي إلى الوزير الأكبر خير الدين باشا بالوزارة الكبرى التونسية، في 16صفر الحرام1294هــ/1877م.

    ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ،ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ،الوثيقة رقم38 رسالة من أحمد المهدوي إلى الوزير الأكبر خير الدين باشا بالوزارة الكبرى التونسية، في 16صفر الحرام1294هــ/1877م.

    ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ،ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ،الوثيقةرقم39 رسالة من أحمد المهدوي إلى الوزير الأكبر خير الدين باشا بالوزارة الكبرى التونسية، في 16 صفر الحرام 1294هــ/1877م.

    ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ،ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ، الوثيقة رقم 60 رسالة من أحمد المهدوي إلى الوزير سيدي مصطفى بالوزارة الكبرى التونسية ، في غرة جمادي الأول 1296ه/ 1879م .

    ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ،ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ، الوثيقة رقم61 رسالة من أحمد المهدوي إلى الوزير سيدي مصطفى بالوزارة الكبرى التونسية ، في 14جمادي 1296هــ / 1879م.

    ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ،ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ،الوثيقةرقم64 رسالة من أحمد المهدوي إلى الوزير سيدي مصطفى بالوزارة الكبرى التونسية ،في 10 شعبان 1296هـ/ 1879م.

    **ثانياً - الوثائق المنشورة:**

    1- الوثائق العثمانية، المجموعة الأولى، ت : محمد الأسطى، إعداد : خليفة الدويبي، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، 1990م.

    **ثالثاً – المصادر:-**

    الأشهب، محمد الطيب بن احمد أدريس، برقة العربية أمس واليوم، مطبعة الهواري، القاهرة، 1947م.

    حسن، حسن الفقيه، اليوميات الليبية، ج1، تحقيق : محمد الأسطى وعمار جحيدر، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، ط2 2001م.

    رولفس، غيرهارد، رحلة إلى الكفرة ، دراسة وتحقيق : عماد الدين غانم ، طرابلس، مركز جهاد الليبيين ، ط1 ، 2000م .

    الفخفاخ (المنصف) ، موجز الدفاتر الإدارية والجبائية بالأرشيف الوطني التونسي ، تونس ،1990.

    ناختيجال، جوستاف، الصحراء وبلاد السودان ، مجلد1، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، ط1 ، 2007م.

    El hachaichi (Mohammed Ben Otsmane) *, Voyage Au Pays Des Senoussia A Travers La Tripolitaine Et Les Pays Touareg ,* Augustin Challamel , Paris, 1912.

    **رابعاً – المراجع:-**

    بازامة، محمد مصطفى، تاريخ برقة في العهد العثماني الثاني، بنغازي متصرفليك(3)، بيروت، دار الحوار الثقافي العربي الأوروبي، ط1، 1994م.

    جحيدر، عمار، آفاق ووثائق في تاريخ ليبيا، الدار العربية للكتاب، 1991م.

    الخفيفي، الصالحين جبريل، النظام الضريبي في ولاية طرابلس 1835-1912، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ط1، 2000م

    روسي، إتوري، ليبيا منذ الفتح العربي حتى عام 1911، ت : خليفة محمد التليسي، بيروت، دار الثقافة ، 1973م.

    فيرو، شارل، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، ترجمة : محمد عبدالكريم الوافي، بنغازي، جامعة قاريونس، ط3، 1994م .

    ناجي، محمود، تاريخ طرابلس الغرب، ت :عبد السلام أدهم ومحمد الأسطى ، طرابلس، دار الفرجاني، ط2، 1995م.

    خامساً- الدوريات :-

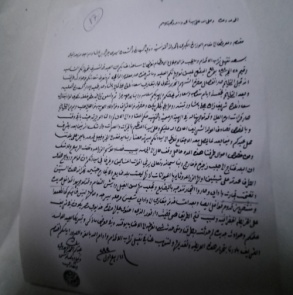
    الأحول، خليفة محمد، تقرير وثائقي عن أهم المصادر الليبية بالأرشيف القومي التونسي، مجلة الوثائق والمخطوطات، العدد الثالث، 1988، (طرابلس، منشورات مركز جهاد الليبيين).

    جحيدر، عمار، العلاقات الليبية التونسية في القرن التاسع عشر(ملاحظات أولية على نشاط الوكلاء)، المجلة التاريخية المغاربية، السنة العاشرة، العدد 29-30، تونس، جويلية، 1983م.

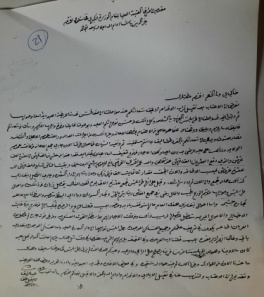
    عبيد، منير،" الانعكاسات المادية لنشاط التجار التونسيين ببنغازي من خلال بعض التركات وعلى ضوء رسائل وكلاء الإيالة التونسية بها"، أعمال المؤتمر الأول للوثائق والمخطوطات في ليبيا واقعها وأفاق العمل حولها، زليطن 1988م، ج2، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1992م.

    **ملاحق الوثائق و الصور :-**

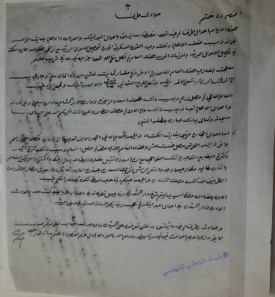
    الوثيقة رقم (17)

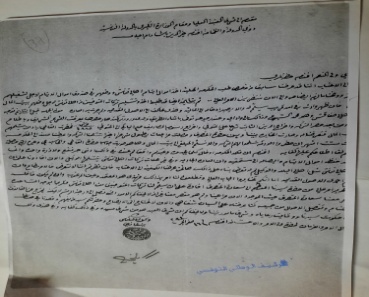
    الوثيقة رقم (21)

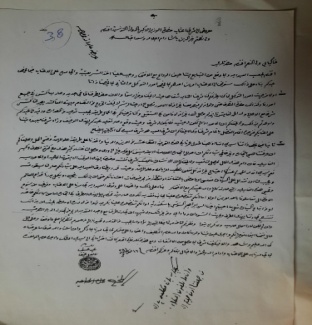
    الوثيقة رقم (30)

    الوثيقة (37)

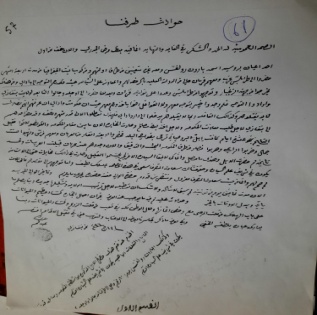
    الوثيقة رقم(38)

    الوثيقة رقم(39)

    ****

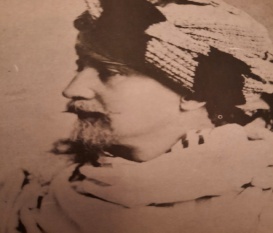
    الوثيقة رقم **61**

    ****

    **صورة الوكيل التونسي أحمد المهدوي**

    **صورةالرحالة الألماني رولفس (مصطفى بي)**

     [↑](#endnote-ref-72)